

علاقة الجزء بالكل وقواعد تراكيبها في العربية

إعداد

د. سعيد جبر أبو خضر

أستاذ اللسانيات المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة آل البيت - الأردن

said@aabu.edu.jo

علاقة الجزء بالكل وقواعد تراكيبها في العربية

د. سعيد جبر أبو خضر

(قدم للنشر في ١٨/٠١/١٤٤١هـ؛ وقبل للنشر في ٢٨/٠٥/١٤٤١هـ)

المستخلص: تتناول هذه الدراسة علاقة الجزء بالكل، وأثرها بنظم التراكيب في العربية، تععيداً واستعمالاً. وتسعى إلى تحقيق هدفين، أولهما: تعريف علاقة الجزء بالكل مصطلحاً ومفهوماً، وتبيين خصائصها وأنماطها، وتمييزها من العلاقات الملتبسة بها، كالاندراج الموقعي، والنوعي، والاتصال، والنعته، والملكية. وثانيهما الكشف عن قواعدها التركيبية في العربية، وتحليل أثر أنماطها في صحة التراكيب ومقبوليتها في العربية. وتعتمد الدراسة في ذلك على المقولات اللسانية والدلالية وإطارها المفهومي، وأنظار النحاة العرب في تععيد تراكيب العربية، واستقراء القواعد والاستعمالات اللغوية القائمة على هذه العلاقة. وتتمثل أهمية الدراسة في جِدَّة موضوعها، وربطها بين المستويين الدلالي والنحوي، وتقديم تعريف جليّ بعلاقة الجزء بالكل.

وأظهرت الدراسة أن المصطلح (meronymy) الأوسع انتشاراً حالياً في الدراسات الغربية، ويمكن أن يقابله في العربية مصطلح علاقة الجزء بالكل، وأن المفهوم يدل على ارتباط ذهني بين لفظين، أحدهما جزء من الآخر، تمتاز العلاقة بينهما بأنها متعددة، ولاانعكاسية، ولاتناظرية، وأن المصطلح يلتبس بعلاقات أخرى، لكنه يغايرها بخصائصه، وأن العلاقة ليست علاقة منفردة، وإنما مجموعة علاقات. وأظهرت الدراسة قيام مجموعة من التراكيب العربية في ضوابط قواعدها على علاقات الجزء بالكل، كالحال من المضاف إليه، والعلاقة بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة غير مؤولة بالمشتق، وجوب جرّ التمييز بالإضافة وجوازه، والعلاقة بين المستثنى والمستثنى منه، والعلاقة بين المتعاطفين بحثي. وتضمنت الدراسة في خاتمتها توصيات من شأنها تطوير البحث اللساني والدلالي وفتح آفاق بحثية مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: علاقة الجزء بالكل، علاقات المعنى، اللسانيات، علم الدلالة، التراكيب، النحو.

Meronymy and its Syntagmatic Patterns in Arabic

Dr. Said J. Abu Khader

(Received 17/09/2019; accepted 23/01/2020)

Abstract: This article scrutinizes the correlation between lexical and syntactic systems of language through an analysis of the impact of meronymy on Arabic syntagmatic structure. The objective here is to introduce the conceptual significance of meronymy, and specifically, explore Arabic meronymic structures, examining correctness and acceptability of sentences based on meronymic typologies.

Drawing upon the central tenets of linguistics and its fundamental theoretical trajectories, this article reviews key Arabic grammatical sources whilst investigating meronymic structures via inducing Classical Arabic corpus, retrieved from both The Holy Qur'an and the Prophetic traditions. In spite of its increasing popularity amongst scholars of linguistics, meronymy relation proves itself to be of remarkable significance in the construction of several rules in the Arabic language. In light of such precedence, this article provides for an alternative approach to verify the lexical conditions that govern grammatical rules, offering a more concise definition of meronymy and its implications for the field of Arabic linguistic studies.

Keyword: meronymy, sense relations, linguistics, semantics, structure, syntax.

* * *

المقدمة

عُني اللسانيون - علماء الدلالة والبراغماتية - والمناطقية، وعلماء النفس المعرفي (cognitive psychology) بالعلاقات الدلالية (semantic relations). ونالت علاقة الجزء بالكل (meronymy) أو (part-whole relation)، وهي إحدى هذه العلاقات الدلالية، اهتمامًا بالغًا في الدراسات الغربية تنظيرًا، وتطبيقًا. وانطوت دراساتهم على بحث الإشكاليات النظرية المرتبطة بالمصطلح ومفهومه، وتحديد خصائص العلاقة، وتصنيف أنماطها، لميزها من العلاقات الدلالية الملتبسة بها، كعلاقة الاندراج (hyponymy)، والتصنيف (taxonomy)، والملكية (possession)، والنعى (attribution)، والاتصال (أو الإلحاق) (attachment). وقد أسهمت هذه المناقشات النظرية في الغرب بتطور بحث علاقة الجزء بالكل تطبيقًا، نحو تطبيقاتها في مجال لسانيات النص (text linguistics)، وصناعة المعاجم الحاسوبية (computational lexicography)، واللسانيات النفسية (psychological linguistics)، واللسانيات المعرفية (cognitive linguistics)، وغيرها من المجالات.

ومع ظهور بحث علاقة الجزء بالكل وتطوره في الدراسات الغربية إلا أن الدراسات العربية اللسانية - على اختلاف أقسامها - لم تتضمن في مباحثها ما يعرف بهذه العلاقة، ويخدم تطبيقاتها على العربية. وبالبحث في دراسات الباحثين العرب في علم الدلالة الحديث (semantics)، وجدت أنها قد خلت - فيما اطلعت - من تعريف هذه العلاقة سوى إشارة مقتضبة بتعريف المصطلح أوردها أحمد مختار عمر (١٩٨٢) في كتابه «علم الدلالة»، وتبعه منقور عبدالجليل (٢٠٠١) في كتابه: «علم

الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي».

وربما تعدّ دراسة مصباح السلیمان وأمل محمد (٢٠٠٦) وعنوانها: «Meronymy in Arabic: A Semantic Study» الدراسة اليتيمة - وهي مكتوبة باللغة الإنجليزية - التي أفردت لهذه العلاقة دراسة مستقلة، وسعت إلى تفحص أمثلة مستقاة من مستويات متباينة في العربية من الوجهة الدلالية^(١). إضافة إلى دراستين لاحقتين اشتملتا في مباحثهما على تعريف موجز بعلاقة الجزء بالكل، ومحاولة للكشف عن أثرها في تععيد النحاة العرب الجملة في العربية، وهما: رسالة ماجستير لعبد الرحمن السرحان (٢٠١٠) وعنوانها: «دور العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات في بناء القواعد النحوية، ٢٠١٠م^(٢)، ودراسة لسعيد أبو خضر وعبد الرحمن السرحان (٢٠١٢)، وعنوانها: «أثر علاقات المعنى في تععيد تراكيب العربية»، ٢٠١٢م^(٣)، التي عني فيها الباحثان بدراسة علاقات المعنى، وتبيّن مدى تنبه النحاة العرب لأثر هذه العلاقات في تععيد النحو العربي، وأشارا باقتضاب إلى علاقة الجزء بالكل، وجاء تحليل القواعد القائمة على علاقة الجزء بالكل محدودا، وغير مستند إلى فهم دقيق لتصنيفات علاقة الجزء بالكل، وتمييزها من العلاقات المتداخلة بها. ولذلك، فقد أوصى الباحثان بضرورة دراسة «الخصائص الدلالية لبعض علاقات المعنى الملتبسة كعلاقة الجزء بالكل وعلاقة الاشتمال (أو اندراج)، والتوصية بالنهوض بدراسات لغوية تطبيقية ترسم أثر علاقات المعنى في المستوى التركيبي في نصوص العربية الفصحى والمعاصرة»^(٤).

وفي هذا السياق، تأتي الدراسة الحالية لتحقيق هدفين رئيسيين، الأول نظريّ، بتقديم تعريف مفصّل في علاقة الجزء بالكل، يتضمّن تتبّع اللفظ المصطلحي الدال

على علاقة الجزء بالكل في الدراسات الغربية، والدراسات العربية، وتحديد مفهوم المصطلح في الدراسات الغربية، وبخاصة الدلالية منها، وتبين خصائصها، والوقوف على تصنيف أنماطها، لتمييزها من غيرها من العلاقات الدلالية. والثاني تطبيقي، يعمّق فهم التراكيب النحوية العربية، ويبيّن أهمية علاقة الجزء بالكل في ضبط قواعدها، ويحلّل نمط العلاقة التي تقوم عليها القاعدة، ويكشف عن العلاقات الدلالية الملتبسة بعلاقة الجزء بالكل في بناء القاعدة، واختبار إمكانية القياس على القاعدة باعتماد ضابط علاقة الجزء بالكل، وتفحص مدى ملاءمة القاعدة في فهم الاستعمالات التي يسوقها النحاة، أو المقيسة، أو المستمدة من استقراء مصادر العربية الفصحى.

ولتحقق الدراسة مبتغاهها، فقد جاءت في خمسة مباحث رئيسة، تناولت - بالتتابع - لفظ المصطلح في الدراسات الغربية والعربية، ومفهوم علاقة الجزء بالكل وخصائصها، وموقع علاقة الجزء بالكل من العلاقات الدلالية، وتصنيف أنماط علاقة الجزء بالكل، وقواعد تراكيب علاقة الجزء بالكل في نماذج مختارة. واستندت الدراسة في تعريف علاقة الجزء بالكل وتحديد خصائصها إلى جهود اللسانيين، ومنظري علم الدلالة اللفظي (lexical semantic) على وجه الخصوص، واعتمدت على تصنيف ونستون (Winston)، وكافن (Chaffin)، وهرمان (Herrman) لأنماط علاقة الجزء بالكل، متخذةً من منظومة المصطلحات والمفاهيم في الدرس اللساني الغربي لغةً علميةً واصفةً في تحليل قواعد علاقة الجزء بالكل. إضافة إلى ذلك، فقد لجأت الدراسة إلى استقراء قواعد العربية النحوية، والنظر في القواعد القائمة على علاقة الجزء بالكل، واختارت خمس قواعد - بما يسمح به مقام البحث - مستفيدةً

من أنظار النحاة العرب في بناء القاعدة، واختبار الشواهد والأمثلة الموظفة في تععيد التركيب، ورفد القاعدة عند الضرورة بنماذج مستقاة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، أو بأمثلة مقيسة.

وقد تبدو أهمية هذه الدراسة في جدّة موضوعها، فهي تفتح - فيما أحسب - أفقا بحثيا جديدا، ما زال ما قدّم فيه في الدراسات العربية قليلا، وتناولها قضية تربط بين المستويين الدلالي والنحوي في النظام اللغوي من منظور حديث، وتضمّنّها تأريخا لغويا في دراسة علاقة الجزء بالكل، يمكننا من ملاحظة إسهامات النحاة العرب، تحديدا، في سياق تطور دراسة هذه العلاقة. فضلا على ذلك، تكمن أهمية هذه الدراسة في إطارها النظري، الذي يستجلي علاقة الجزء بالكل مصطلحًا ومفهومًا وخصائص وتصنيفًا، ويتوقع أن يرفد الدراسات العربية اللسانية والدلالية والمعجمات المتخصصة بمصطلح دلالي أساسي في الدراسات الغربية، وقد يشكل إطار الدراسة النظري ومجالها التطبيقي منطلقًا مستقرًا لدراسات تطبيقية قابلة.

المبحث الأول

لفظ مصطلح علاقة الجزء بالكل

بدأ البحث العلمي الحديث في تحليل العلاقة بين الجزء والكل في مطلع القرن العشرين، فكانت العلاقة محطَّ اهتمامِ علومٍ معرفيةٍ عديدة، أهمُّها: «الفلسفة وعلم المنطق، واللسانيات، وعلم النفس؛ لامتلاك هذه العلومِ الأدواتِ المنهجيةِ القادرةِ على التعبير عن تصوراتنا الذهنية للعالم، وتنظيمها، ولما يتطلبه الفهم العميق لهذه العلاقة من الاعتماد على المنطق، والدلالة»^(٥). وتباينت - بطبيعة الحال - اهتماماتُ الدارسين بهذه العلاقة في الميادين العلمية المختلفة^(٦). وتعددت، كذلك، مصطلحاتهم الواصفة لها عبر المراحل المختلفة، فاستُخدمت جملةٌ من المصطلحات، أظهرها: (merology)، و(part-whole relation)، و(Part-of)، و(Meronymy)، و(holonymy)، و(partonymy).

وقد يكون المصطلح (merology) أقدمَ هذه المصطلحات، ويُعزى وضعه «للفيلسوف البولندي ستانزلو ليسنوسكي (Stanislaw Lesniewski)^(٧)، الذي قدمه في عشرينيات القرن العشرين»^(٨)، في «إطار نظريته الشكلية - الصورية الرائدة والمنضبطة، واشتغاله فيها على دراسة بنى علاقة الجزء بالكل الفلسفية المنطقية والتصورية»^(٩). ويبدو أثر لفظ المصطلح (meronymy) جليا في صياغة أحد أهم الألفاظ المصطلحية المستعملة في مجال دراسة علاقة الجزء بالكل، ويتألف المصطلح من «اللفظتين اليونانيتين: (meros)، ومعناها جزء، و(onoma) ومعناها اسم»^(١٠).

ومع أن المصطلح (meronymy) حديثٌ نسبيًا، إذ «استعمله للمرة الأولى جورج ملر (George Miller)، وفيليب جونسون ليرد (Philip Johnson-Laird) في دراسة عنوانها: اللغة والتصور «(Language and Perception)»، عام ١٩٧٦م»^(١١)، فإنه في الوقت الحاضر، أوسع المصطلحات انتشارًا في دلالاته على علاقة الجزء بالكل، في الدراسات الغربية على اختلافها، وفي أشهر معاجمها اللسانية المتخصصة^(١٢). ويوصف بأنه المصطلح التقني أو المتخصص في الدلالة على علاقة الجزء بالكل. وتعدُّ صياغته اللفظية مقيسةً على مصطلحات «علاقات المعنى» الأخرى، نحو: (antonymy)، أي: التضاد، و(synonymy)، أي: الترادف، و(hyponymy)، أي: الاندراج.

وفي العموم، فإن المصطلح (meronymy) شائعٌ في التداول أكثر من المصطلح: (holonymy)، المصوغ على منواله، والمؤلف من «اللفظتين اليونانيتين: (holon) ومعناها الكل، و(onoma) ومعناها اسم»^(١٣)، ويقابله - أي: (meronymy) - على نحو معاكس في اتجاه العلاقة، فيشير إلى علاقة الكل بالجزء. ويمكن، كذلك، أن يعدّ المصطلح (meronymy) أكثر شيوعًا في الاستعمال من المصطلح (partonymy)، الذي يطابقه في المعنى، ويدانيه في حداثة الاستعمال، وقد يكون مورتن ونستون (Morton Winston) وآخرون من اقترح استعماله في دراسة العلاقة بين الجزء والكل^(١٤).

إضافة إلى ذلك، فإن شيوع المصطلح (Meronymy) لم يحل دون استمرار الدارسين في استعمال المصطلح العام (Part-whole relation)، الذي لا يزال مصطلحًا أثيرًا في التعبير عن العلاقة بين الجزء والكل في الدراسات الغربية بعامة،

وبعض المعاجم اللسانية المتخصصة^(١٥)، وإن حاول بعض علماء الدلالة تخصيص مصطلح «Meronymy» بعلاقة العناصر المعجمية داخل النظام اللغوي، وتخصيص المصطلح (Part-whole relation) بعلاقة عنصرين ماديين في العالم الخارجي^(١٦).

وفي مقابل الألفاظ المصطلحية الغربية الدالة على دراسة علاقة الجزء بالكل، نجد أن جلّ المعجمات العربية المتخصصة والدراسات اللسانية والدلالية تكاد تخلو من لفظ واصف لهذه العلاقة أو من مقابل لأحد هذه الألفاظ المصطلحية الغربية. وقد أفضى استقصاء المصطلح في المعجمات المتخصصة إلى الوقوف على اشتغال معجمين فحسب على مقابل للمصطلح، أولهما معجم علم اللغة النظري لمحمد الخولي، الذي استعمل المصطلح «علاقة الجزء بالكل» مقابل المصطلح الغربي (Part-Whole relation)، وعرفها بأنها: «نوع من العلاقة بين كلمتين من حيث الدلالة، إذ تشير إحداهما إلى جزء مما تشير إليه الأخرى، مثل: (body و head)^(١٧)»، وثانيهما معجم الأسلوبية والبلاغة لحسن سعيد غزاله، الذي اشتمل على اللفظين المصطلحيين: (meronym) و (holonym)، وترجمهما بالكلمة الجامعة^(١٨). وأفضى الاستقصاء في الدراسات العربية الحديثة في علم الدلالة الحديث إلى الوقوف على استعمال المصطلح في كتاب «علم الدلالة» لأحمد مختار عمر، وذلك في درج تناوله نظرية الحقول المعجمية، وترجم المصطلح (part whole relation) بعلاقة الجزء بالكل^(١٩)، ونقل عنه - أي: عن أحمد مختار - منقور عبدالجليل في كتابه: «علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي» ٢٠٠١م، واستعمل المصطلح علاقة الجزء بالكل في تناوله نظريات الحقول الدلالية^(٢٠)، واتكأ عليه في دراسة أقسام اللفظ في التراث ومقارنته بأنظار ابن سينا^(٢١)، ومبحث أسس الحقول المعجمية في التراث

ومقاربتة بمقولات الأمدي^(٢٣)، والدلالة الحقيقية والمجازية^(٢٤).
وأشير في هذا السياق إلى أن مفهوم العلاقة بين الجزء والكل حاضر في التراث العربي النحوي واللغوي والبلاغي والنقدي والفلسفي، مما يدل على وعي العلماء العرب والمسلمين بمفهوم هذه العلاقة. وربما تكون إشارات النحويين - وهي محط اهتمام هذه الدراسة - واستعمالهم ألفاظا واصفة لهذه العلاقة، نحو: «بعض من»، و«فرع له»، و«التبعيض»، و«النوع والجنس»، و«الجزء»، و«الشبيه بالجزء»، وتوظيفهم هذه العلاقة في توصيف نظام العربية النحوي - إشارات بالغة الأهمية في التأسيس لهذه العلاقة تاريخياً. فضلاً على ذلك، فقد تنبّه المعجميون العرب في تحديد معاني الألفاظ وتصنيفها في معاجمهم إلى هذه العلاقة، وبخاصة ما يظهر لدى ابن سيده الأندلسي (ت. ٤٥٨هـ) في اعتماده على مفهوم علاقة العام بالخاص - التي تحتوي تقليدياً علاقة الجزء بالكل - في ترتيب الألفاظ في معجمه المخصّص. وكذلك، عناية البلاغيين العرب بأنواع المجاز المرسل، وتوصيفهم مجاز الجزئية أو الكلية، اللذين يمثلان منحيين آخرين من قضية علاقة الجزء بالكل، يستعمل في الدلالة عليهما في الدراسات الغربية الدلالية والبلاغية والبراغماتية المصطلح مجاز الجزئية (synecdoche)، «أي: تسمية الكل باسم الجزء، أو الكلية، أي: تسمية الجزء باسم الكل»^(٢٤).

المبحث الثاني

مفهوم علاقة الجزء بالكل وخصائصها

توصف علاقة الجزء بالكل - من منظور علم الدلالة اللفظي - بأنها إحدى علاقات المعنى (sense relations) (٢٧) الاستبدالية (أو الرأسية) (Paradigmatic relations) (٢٧)، القائمة على المعنى (meaning)، كالترادف (synonymy)، والتقابل (opposition)، والاندراج (hyponymy) (٢٧). وهي علاقة ناجمة، كغيرها من علاقات المعنى، عن الارتباط الذهني بين الوحدات الدلالية (semantic units).

ويتأتى هذا الارتباط الذهني بين الوحدات الدلالية من العلاقات الافتراضية المتبادلة بين العناصر المعجمية. وقد يتشكل هذا الارتباط - حسب منظور علم الدلالة اللفظي العلائقي (relational lexical semantics) - من مجموع المعاني الذهنية الافتراضية في الوحدات الدلالية، كالعلاقة المعنوية الافتراضية في معنى العنصر «أ» في المثال: (العنصر «أ» رأس، يعني أن العنصر «أ» جزء من الجسم)، حيث يتكوّن فيها معنى العنصر «أ» من مجموعة كل افتراضات المعنى التي يقع فيها (٢٨).

وقد يتشكل هذا الارتباط، كذلك، حسب علم الدلالة التكويني (٢٩) (compositional lexical semantics) - من العلاقات الافتراضية المستخلصة من تجريد خصائص العنصر الذهنية (أو سمات المكوّن الدلالي) (component semantic features)، فالعنصر «أ» (الرأس)، في المثال السابق، يحمل في معناه الأساسي خصائص العنصر «ب» (الجسم) أو بعضها، ويرتبط به بعلاقة الجزئية، وتمثلها العلاقة التكوينية: [الرأس] = جزء [الجسم] (٣٠). ويمكن التعبير عن هذا الارتباط

بالصيغة الشرطية الآتية: يكون العنصر المعجمي «أ» جزءاً من العنصر المعجمي «ب»، إذا فقط إذا ضمّ العنصر «أ» في مميّزه المحدد المميّز جزء من «ب»، إضافة إلى بعض مميّزات العنصر «ب».

ومن أهم خصائص علاقة الجزء بالكل التعدية (أو الانتقالية) (transitivity)، وتكون هذه العلاقة متعدية إذا كان العنصر «أ» جزءاً من العنصر «ب»، وكان العنصر «ب» جزءاً من العنصر «ج»، وكان العنصر «أ» جزءاً من العنصر «ج». واللائعكاسية (irreflexivity): لأن العنصر «ب» لا يمكن أن يكون جزءاً أو كلاً لنفسه، كما هو الحال في علاقة الترادف التام، مثلاً، حيث يكون العنصر «أ» بديلاً مطابقاً للعنصر «ب»، والعنصر «ب» بديلاً للعنصر «أ»، أي أن العنصر «ب» هو نفسه. واللائتناظرية (antisymmetrisity): فأية علاقة تناظرية تتحقق في حالة: إذا كان العنصر «أ» إذا فقط إذا مساوياً أو أقل من العنصر «ب»، لذا فعلاقة الجزء بالكل علاقة لا تناظرية، لأن العنصر «أ» يزيد عن العنصر «ب» في ملمح تكويني يتمثل بالجزء^(٣١).

المبحث الثالث

موقع علاقة الجزء بالكل من العلاقات الدلالية

أشير ابتداءً إلى أن علاقة الجزء بالكل «تقوم كغيرها من علاقات المعنى، بالربط الدلالي بين الكلمات المنتمية إلى الصنف المفتوح (open-class words)^(٣٢)، الذي يضم الأفعال، والأسماء، والصفات، وما يشابهها، ويقبل صنفها عناصر معجمية جديدة، وتؤدي وظائف إحالية، ويمكن أن تعبّر عن تصوّرات جديدة. وتقتصر علاقتنا الجزء بالكل والاندراج - حسب ما يرى جورج ملر - بالربط بين العناصر المعجمية الاسمية، بينما تقوم علاقة الهيئة (troponymy)^(٣٣) على الربط بين الأفعال، أو صنف الكلمات الدالة على حدث، فیرتبط، على سبيل المثال، الفعل «سارَ» بالفعل «تظاهرَ»، بالنظر إلى أن التظاهر طريقة أو كيفية في السير، وتفتح علاقتنا الترادف والتضاد على أصناف الكلمات كافة، كالأفعال، والأسماء، والصفات، وغيرها^(٣٤).

ويُلاحظ في منظومة مفاهيم علاقات المعنى تقاربُ علاقتي الجزء بالكل والاندراج تقاربًا قد يؤدي إلى الخلط بينهما، ولميز إحداهما من الأخرى، فربما يصلح الاتكاء على الملحوظتين الآتيتين:

الأولى: تعبّر علاقة الاندراج (hyponymy) عن اندراج صنف في صنف آخر، ونستطيع أن نختبر حدسنا الدلالي بالجملة: (العنصر المعجمي «أ» صنف (أو نوع) من العنصر المعجمي «ب»)، فإذا كانت الجملة مقبولة في النظام الدلالي فإن الجملة: (الكلب حيوان) تؤدي إلى فهم أن «الكلب» نوع من «الحيوانات»، أو أن صنف الحيوانات يضم صنفًا فرعيًا هو الكلاب. أما علاقة الجزء بالكل فتشير إلى الأجزاء

والكليات، ونستطيع أن نختبر حدسنا الدلالي بالجملة: (العنصر المعجمي «أ») جزء من العنصر المعجمي «ب»^(٣٥)، فإذا كانت الجملة مقبولة في النظام الدلالي فإن الجملة (الأصبع جزء من اليد) تؤدي إلى فهم أن الأصبع جزء من اليد، أو أن اليد فيها الأصبع، وليس صحيحًا قولنا: الأصبع يد، لأن الأصبع ليس صنفًا فرعيًا (أو نوعًا) من صنف اليد (أو نوعها).

الثانية: تولّد علاقة الاندراج سلاسل هرمية، وتشكل سلسلة العنصر «أ» على النحو الآتي: [الكلب ← الكلب ← أكل اللحوم ← الثديّ مشيمي ← الثديّ ← الفقري ← الحبلي ← الحيوانات ← الكائن الحي ← الكيان]. وبناء على هذه السلسلة يصح القول: الكلب صنف من الكليات، (أو الكلب كلبّي)، والكلب من آكلات اللحوم، (أو الكلب آكل للحوم)، والكلب صنف الثدييات المشيمية، (أو الكلب ثديّ مشيمي)، وهكذا دواليك. أما عناصر علاقة الجزء بالكل فيمكن أن تتنظمها بوضوح سلسلة هرمية، كما يظهر في أعضاء الجسم، فيصح القول: الأصبع جزء من اليد، واليد جزء من الجسم.... وهلمّ جرًا. وقد تكون سلسلة هذه العلاقة معقدة ومتشابكة في حالات أخرى، كما يبدو في العلاقة التي تربط العنصر المعجمي «أ» (مقبض)، الذي يحتمل أن يكون جزءًا لكليات مختلفة، كأن يكون جزءًا من المطرقة، أو المظلة، أو الصندوق الصغير، إلى غير ذلك^(٣٦).

إضافة إلى ذلك، يُلاحظ أن التعدي بين عناصر السلسلة الهرمية في علاقة الاندراج انتقال متسلسل دائمًا، ويجيز الحدس الدلالي صحة الاستنتاج في تجاوز بعض عناصر سلسلتها الهرمية. لذا، تتسم هذه العلاقة بالتعدي (transitivity)، فنستطيع القول: الكلب آكل لحوم، واكل اللحوم ثديّ مشيمي، ليصح الاستنتاج أن

الكلب ثديّ مشيميّ. في المقابل، فإن الانتقالية قد لا تُعدّ خصيصة ثابتة في علاقة الجزء بالكل^(٣٧)، «فنستطيع في مثل: الأصبع جزء من اليد، واليد جزء من جسم الإنسان، أن نستنتج: أن الأصبع جزء من جسم الإنسان، لكن الأمر مختلف في مثل: اليد جزء من الموسيقى، والموسيقار جزء من الأوركسترا، فقد يبدو غريباً أن نستنتج أن اليد جزء من الأوركسترا»^(٣٨).

ومع ذلك، فإن التباس بعض أنماط علاقة الجزء بالكل بعلاقة الاندراج وغيرها من العلاقات الدلالية يظل قائماً، وقد ناقش ونستون (Winston)، وكافن (Chaffin)، وهرمان (Herrman) أشد هذه العلاقات تداخلاً بعلاقة الجزء بالكل، فوقفوا على العلاقات الآتية: الاندراج الموقعي (topological inclusion)، واندراج الصنف (أو الفئة) (class inclusion)، والنعت (attribution)، والاتصال (أو الالتصاق) (attachment)، والملكية (ownership)^(٣٩).

فعلاقة الاندراج الموقعي تتضمن عناصر دالة على الوعاء أو مكان الاحتواء (container)، مثل: السجين في الزنزانة، والمنطقة، مثل: غرب برلين في شرقي ألمانيا، والمدة الزمنية (temporal duration)، مثل: الاجتماع في الصباح. وفي حالة الاندراج الموقعي فإن العنصر المسند إليه يكون محاطاً ولكنه ليس جزءاً مما يحيط به. في المقابل فقد تتضمن علاقة الجزء بالكل مثل هذا الاندراج الموقعي في مثل: القلب في الجسد، فصحيح أن القلب محاط بالجسد، لكن العلاقة هنا تتضمن عنصراً إضافياً يربط بين الجزء والكل، وفي مثل: «إيفر جليدز» جزء من «فلوريدا» (= The Everglades is part of Florida)، فإن طبيعة العلاقة التي تربط المسند إليه تجعله جزءاً من المنطقة، لأن كل جزء من المكان «إيفر جليدز» يمثل جزءاً من

فلوريدا، فيتقاطع معها في نطاق واسع، في حين أن غرب برلين ليس جزءاً من شرقي ألمانيا، لأنهما لا يشتركان في النطاق، وليس أي جزء من غرب برلين يمثل شرقي ألمانيا^(١٠).

أما اندراج الصنف (أو الفئة)، فيلتبس بعلاقة الجزء بالكل عندما تضمّ العلاقة النشاطات (activities) والأسماء المجردة (abstract nouns)، نحو: القلي نوع أو جزء من الطهي، والفضيلة نوع أو جزء من الأخلاق. ويمكن أن تلتبس كذلك، بنمط علاقة الجزء بالكل الذي يكون فيه الجزء عنصراً (member) والكل مجموعة (collection) علاقة الاندراج؛ نحو: الكرسي - الأثاث، فقد يكون الكرسي نوعاً أو قطعة من الأثاث^(١١).

وتتقارب علاقتا النعت والجزء بالكل، فتبدوان في نظر الدارسين على أنهما علاقة واحدة، ففي «الأبراج شاهقة»، و«الطرفه كانت مضحكة»، فإن النعتين المسندين إلى الأبراج والطفرة، قد يفهمان بما يتضمنان من معانٍ مخصوصة على أنهما جزء من العنصرين «الأبراج»، و«الطفرة»، غير أن العلاقتين مختلفتان، وإن تشابهتا على المستوى السطحي، فالارتفاع ليس جزءاً من الأبراج وإنما صفة لها، كما أن الضحك ليس جزءاً من الطفرة وإنما صفة لها^(١٢)، فهما دلاليًا صفتان مميزتان لمعنيي الأبراج والطفرة.

وقد يتداخل مفهوم علاقة الاتصال بعلاقة الجزء بالكل في بعض الاستعمالات، نحو: «الأقراط متصلة بالأذان»، و«الأصابع متصلة باليد»، فصحيح أن الأقراط متصلة بالأذان، ولكنها ليست جزءاً منها، في حين أن الأصابع متصلة باليد وجزء منها. وقد يكون التباس علاقة الاتصال بعلاقة الجزء بالكل الأصلية مسؤولة جزئياً عن فشل

خصيصة التعدي (أو الانتقال) في الدلالات (أو الإحالات) التي تشتمل عليها علاقة الجزء بالكل^(٤٣).

إضافة إلى ذلك، فيلاحظ أن علاقة الملكية (ownership) أو (possession) من العلاقات الدلالية التي قد تختلط في بعض استعمالاتها بعلاقة الجزء بالكل، نحو: للمؤلف حق النشر، ولجين دراجة، إذ يمكن التعبير عن علاقة الجزء بالكل بالصيغة (has a...) (أي: له)، غير أن «له» في علاقة الملكية تدل على الامتلاك والحيازة، في حين أنها في علاقة الجزء بالكل تدل فعلياً بالحذف الإيجازي على (has as a part)^(٤٤)، أي له كجزء. وعليه، فإنه جين تمتلك دراجة، وليست الدراجة جزءاً من جين.

المبحث الرابع

أنماط علاقة الجزء بالكل

أظهرت نتائج الدراسات الدلالية اللسانية، والنفسية المعرفية^(٤٥) (cognitive psychology) أن علاقة الجزء بالكل علاقة معقدة، وينبغي أن تعالج بوصفها مجموعة من العلاقات، لا علاقةً منفردة؛ حيث تتعدّد الطرق التي يمكن أن يُعبّر بها عن ارتباط عنصرٍ ما بوصفه جزءاً من عنصرٍ آخر^(٤٦). وربما يقودُ «الاعتراف بوجود عددٍ من علاقات الجزء بالكل إلى دفع الخلاف بين الدارسين في صدق خصيصة التعدي على جميع أمثلة علاقة الجزء بالكل»^(٤٧)، فالعلاقة متعدية في مثل: (الإبهام - اليد)، و(اليد - الجسم)، لصحة الاستنتاج ومقبولية القول: (الإبهام جزء من الجسم)، وهي غير متعدية في مثل: (المقبض - الباب)، و(الباب - المنزل)، إذ لا يُقبل الاستنتاج: (المقبض جزء من المنزل). لذلك، فقد قدّم عددٌ من الدارسين أنماطاً من علاقات الجزء بالكل لضبط الارتباط بين طرفي العلاقة.

ويأتي اقتراح ونستون وكافن وهرمان في مقدمة التصنيفات المقترحة في علاقات الجزء بالكل، وقد اعتمدوا في ضبط هذه العلاقة على ثلاثة معايير، هي: الوظيفية (functionality)، والتجانس (homeomeriticity)، والانفصالية (separability). «فالأجزاء الوظيفية مقيّدة بوظيفتها في موقعها المؤقت أو مكانها، فلكي يؤدي «مقبض» الكوب، مثلاً، وظيفته بالنظر إلى الكوب بوصفه مقبضاً، فإنه يوضع في عدد محدّد من المواقع. والأجزاء المتجانسة من جنس كلياتها، مثل: (شريحة - فطيرة)، أما الأجزاء غير المتجانسة فتختلف عن كلياتها، مثل: (شجرة - غابة)»^(٤٨)، كما أن

الجزء يكون في هذا النمط مطابقاً ببقية الأجزاء الأخرى المكوّنة للكل»^(٤٩). والأجزاء القابلة للانفصال مثل: (مقبض - كوب)، مقابل الأجزاء غير القابلة للفصل، مثل: (فولاذ - دراجة)^(٥٠).

وجاء تصنيف ونستون وآخرين في ستة أنماط^(٥١)، هي:

أولاً: علاقة المكوّن (أو الجزء المرتبط) بالموجودات التكاملية (Component/Integral-Object): توصف الموجودات التكاملية (أو الأشياء المتممة) بأن لها بنية (أو تركيب)، ومكوّناتها قابلة للانفصال عنها، ولها وظيفة محددة، وغير متجانسة، ويمكن أن تدل على موجودات محسوسة تشغل حيزاً مكانياً، وتدرّك بذاتها بالحواس أو بأدوات القياس، نحو: «الفصول أجزاء من الكتاب»، و«العجلات أجزاء من السيارات»، و«المطبخ جزء من البيت»، و«المقبض جزء من الباب»، ويمكن أن تدل على موجودات مجردة نحو: «الصوتيات جزء من اللسانيات»، أو موجودات اعتبارية (social object)، فالمؤسسة يمكن أن تعد موجودات اعتبارية لأنها تدرّك لذاتها اعتباراً، ويمكن أن يمثلها موجود مادي، ويصدق ذلك على مثل: «بلجيكا جزء من حلف الناتو». وتجمع هذه العلاقة موجودات محسوسة ومجردة واعتبارية، للتشابه في البنية التركيبية أو التنظيمية^(٥٢).

ثانياً: علاقة الجزء العضو بالمجموعة (Member/Collection): تضبط مفهوم انتماء الجزء العضو إلى المجموعة، ولا تؤدي الأجزاء العضوية أيّ دور وظيفي في مجموعاتها، ولا يمكن فصلها عنها، نحو: «الجندي جزء من الجيش»، و«الأستاذ جزء من الهيئة التدريسية»، و«الشجرة جزء من الغابة». ويعتمد مفهوم العضوية، هنا، في المجموعة على أساسين: القرب المكاني (spatial proximity) أو الرابطة

الاجتماعية (social connection)، فلكي تُعدُّ الشجرة جزءًا من الغابة فلا بد أن تكون قريبة من بقية الأشجار الأخرى في الغابة، أما ارتباط الأفراد «الجنود» و«الأساتيد» بالكل فيكون في جماعات (groups). والمجموعة موجود اعتباري يتكون من عدد من الموجودات المادية، يُدرك وجودهم بوصفهم وحدة واحدة، ولذلك، يجب التمييز بين المجموعة (collection) والطبقة (أو الصنف) (class)، إذ تعتمد العضوية في الصنف على معيار التشابه بين أجزاء الكل، ولا توصف بأنها علاقة جزء بالكل، نحو: النيل نهر^(٥٧)، ويعرّف الصنف بأنه «مجموعة من الأشياء أو المعاني، تلتقي بسميزات خاصة ومشاركة، وعلى أساسه يقوم التصنيف في علم الاجتماع على مجموعة من الأفراد في مستوى اجتماعي واحد بحكم القانون أو العرف...»^(٥٨).

ثالثًا: علاقة الشطر (أو الجزء) بالمقدار (أو الكتلة) (Portion/Mass): يُعدّ الكل في هذه العلاقة مجموعًا متجانسًا، وأجزاؤه مماثلة له (أو مجانسة له)، وقابلة للانفصال، ولا تؤدي وظيفة للمجموع، نحو: (المتر جزء من الكيلومتر)، (الشريحة جزء من الفطيرة)، و(الثانية جزء من الدقيقة)^(٥٩).

رابعًا: علاقة المادة الخام^(٥٦) بالشيء (أو الموجودات الحسية) (Stuff/Object): وهي إحدى علاقة الجزء بالكل، ويعبر عنها غالبًا باستعمال (is partly)، أي: جزئيًا، نحو: «الماء جزئيًا من الهيدروجين»، و«الدراجة جزئيًا من معدن الستيل». وتتميز هذه العلاقة من علاقة المكوّن (أو الجزء المرتبط) بالموجودات الحسية التكاملية بالاعتماد على معيار المقولة المشتركة (common argument criterion)، فعلاقة العجلات بالدراجة، يمكن أن يسأل عنها بالصيغة: ما أجزاء الدراجة؟، في حين أن الدراجة من معدن الستيل، يمكن أن يسأل عنها بالصيغة:

مما صنعت الدراجة؟. إضافة إلى أن دال المادة الخام جزء غير قابل للانفصال عن المادة التي صنع منها الشيء، فالماء لا يكون ماء من غير الهيدروجين، في حين أن الدراجة تظل دراجة من غير العجلات، ولا يؤدي الشيء دوراً وظيفياً للمادة، والجزء غير مجانس للعناصر الأخرى التي صنعت من المادة، إذا كان مصنوعاً من أكثر من مادة. وعليه، فيمكن إعادة صياغة نمط العلاقة بالجملة: (العنصر «أ» جزئياً، أو مصنوع من العنصر «ب»)، نحو: «السيارة - المعدن»، فالسيارة مصنوعة من المعدن، والسيارة جزئياً من المعدن، و«النيبذ - العنب»، فالنيبذ مصنوع من العنب، و«العجلات - المطاط»، فالعجلات جزئياً من المطاط، أو مصنوعة من المطاط^(٥٧).

خامساً: علاقة الملمح (أو السمة) بالنشاط (أو الفعل)، (Feature/Activity): إحدى علاقات الجزء بالكل، التي يستدل عليها بالصيغة: «part» أي: جزء، لتشير إلى الملامح أو النشاطات أو العمليات، نحو: الدفع جزء من التسوق. لذا، فهذه العلاقة تضبط الروابط الدلالية بين الملامح ومراحل النشاط المتنوعة أو العمليات، ويكون فيها للجزء دور وظيفي، ويكون الجزء غير قابل للانفصال، وغير متجانس، فأجزاء النشاط (أو مراحلها) غير متطابقة، كالدفع والتسوق، والمضغ والأكل، والتسجيل واللعب^(٥٨).

سادساً: علاقة الموضع (أو المكان) بالمنطقة (Place/Area)، هذه العلاقة مكانية بين المناطق التي تشغلها أماكن خاصة داخلها، نحو: «الواحة جزء من الصحراء»، و«إيفر جليدز جزء من ولاية فلوردا»، وتتصف هذه العلاقة بأن المواضع (أو الأجزاء) في هذه العلاقة ليست أجزاء بحكم أي مساهمة وظيفية إلى المنطقة (أو الكل)، وأن علاقة الموضع بالمنطقة متجانسة؛ فكل مكان داخل المنطقة يشبه كل

جزء، وأن المواضيع غير قابلة للانفصال عن المنطقة. وجدير بالذكر، أن جهود الدارسين، على اختلاف حقولهم المعرفية، تتوالى في مراجعة هذا التصنيف، وتعديل بعض أنماطه، بال حذف تارة، وبالزيادة والتفصيل تارة أخرى. وتوالت الاقتراحات الجديدة، كذلك، بغية التوصل إلى ضوابط مطردة تُحكم أمثلة علاقة الجزء بالكل^(٥٩). ولا يزال البحث عالمياً جارياً في هذه المسألة، ولا يستطيع باحث أن يركن إلى أي من هذه التصنيفات، حتى تستكمل حلقات البحث فيها، وتستقر على تصنيف مجمع عليه.

المبحث الخامس

نماذج «علاقة الجزء بالكل» في تراكيب العربية

يُظهر استقراء قواعد التراكيب في العربية أهمية علاقة الجزء بالكل في بناء بعض تراكيبها، وإسهامها في ترابط مستوى العربية المعجمي – التركيبي (lexicogrammatical level)، ودورها في ضبط صحة الجمل المنتجة ومقبوليتها. ويبدو أثر علاقة الجزء بالكل في بناء عدد من القواعد النحوية، أهمها:

أولاً: قاعدة الحال من المضاف إليه.

توافقت جل آراء النحاة في صحة مجيء صاحب الحال من المضاف إليه على ثلاثة شروط، أهمها في هذا السياق شرط أن يكون المضاف «جزءاً حقيقياً من المضاف إليه؛ نحو: أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً، وراقنتني أظفاره باسطاً أنامله، «فالأسنان» مضاف وهي جزء حقيقي من المضاف إليه؛ أي: من صاحب الحال؛ «وهو: الرجل»، و«الأظفار» مضاف، وهي جزء حقيقي من المضاف إليه صاحب الحال؛ «وهو: الضمير العائد: على الرجل، ويعتبر في حكم الرجل»، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّٰٓٔٓ إِخْوَانًا ۗ﴾^(٦٠)؛ فكلمة: «إخواناً» حال من الضمير: «هم» المضاف إليه، والمضاف بعض حقيقي منه. ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿ أُتْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ۗ﴾^(٦١)، فكلمة: «ميتاً» حال من المضاف إليه «وهو: أخ»، والمضاف «وهو: لحم» بعض منه^(٦٢). وقد استعمل النحاة تعبيرين دالين على الجزء: «أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه»^(٦٣)، و«أو كان المضاف جزء ما له أضيفاً»^(٦٤)، ليشيروا إلى العلاقة الدلالية بين المتضامين، وهي علاقة الجزء بالكل

على إطلاقها.

ويلحظ أنه لم تخصص قاعدة مجيء الحال من المضاف إليه نمطا محددًا من علاقات الجزء بالكل، وإن تضمّنت الأمثلة القرآنية - وهي نماذج مستعملة من العربية الفصحى - نمطاً بعينه في ارتباط العنصرين الدالين في كل من: «صدور - هم»، و«لحم - الأخ»، يمثل علاقة المكوّن (أو الجزء المرتبط) بالموجودات الحسية التكاملية؛ فمكوّنات الجسد لها وظيفة محددة، وغير متجانسة أو متشابهة. وقد جاءت الأمثلة المصنوعة: «أعجبني أسنان الرجل نظيفاً»، و«راقنتني أظفاره باسطة أنامله»، و«أعجبني وجهها مسفرة»^(٦٥)، و«أمسكتُ بيدكُ عاثراً»^(٦٦)، بالقياس على القاعدة، وروعي فيها ارتباط الجزء (أو المكوّن) بالموجودات الحسية التكاملية. والتساؤلات المشروعة، هنا، هل يمكننا أن نقيس على هذه القاعدة نمطا آخر من أنماط علاقة الجزء بالكل؟ وهل يقبل حدسنا الدلالي الجملة المصنوعة: «أعجبني زجاج النافذة نظيفةً»، التي تقوم على علاقة المادة الخام بالشيء؟ وهل أنتجت فعلاً جملاً جاء فيها الحال من المضاف إليه في إطار علاقات الجزء بالكل الأخرى؟ إن هذه التساؤلات يتوقع أن تجيب عنها دراسات لسانية مستقبلية تحلّل مادةً لغوية موسعة تطابق هذه القاعدة نحويّاً ودلاليّاً.

واللافت للانتباه، في سياق مجيء الحال من المضاف إليه، حملُ النحاة جملاً تستند إلى علاقات دلالية قريبة من علاقة الجزء بالكل، تسوّغ قبولها وصحتها، وتجزئها، وعبروا عنها بمفهوم «كبعض من المضاف إليه»، و«كالجزء من المضاف إليه»، «ومثل جزء المضاف»، فقد نصّ ابن هشام، على سبيل المثال، على الشرط الآتي: «أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه

بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٦٧)، فحنيفا حال من «إبراهيم»، وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً؛ صحح - كما أنه لو قيل: أوجب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غلّ إخوانا - كان صحيحاً»^(٦٨).

ويبدو لي في جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه أنه حكم يستند إلى قيدين في توجيه النحاة، واستعمالات القاعدة. فالأول قيد تركيبى شكليّ صرح به النحاة، وهو صحة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، واستقامة التركيب وصحته نحوياً، في قولنا في غير القرآن: «أن اتبع إبراهيم حنيفاً». والثاني قيد دلاليّ، ألمح إليه النحاة، والتبس - فيما أحسب - بإمكان تحديد نوع العلاقة الدلالية التي تربط المضاف بالمضاف إليه، في تشبيهها بعلاقة الجزء بالكل. والناظر في العلاقة بين المتضامين «ملة - إبراهيم» يدرك أنها ليست علاقة جزء بالكل، بدليل أن الملة (أو الدين) ليست جزءاً من إبراهيم ﷺ إذ تربط المضاف إليه - أي: إبراهيم - بالملة علاقةً قريبة من علاقة الجزء بالكل، ومتداخلة بها، وإخالها علاقة الاتصال (أو الإلحاق)، لشدة التلازم والارتباط بين طرفي العلاقة، فتعلق إبراهيم ﷺ بالملة، ودفاعه عنها، وتمسكه بها، وتجنبه العقائد الباطلة، جعلها تغدو باتصالها به كارتباط الجزء بالكل. وعليه، فقد يصحّ دلاليّاً التعبير عن طرفي العلاقة بالصيغة: الملة متصلة بإبراهيم.

وربما يكون في التعبير عن هذه العلاقة باستعمال «كبعضه» أو «كجزئه» دفعٌ عن مطابقتها علاقة الجزء بالكل، إلا أنه يفتح مجالاً للتباسها بعلاقات دلالية أخرى

قريبة منها، وربما يجعل فهم جمل مقيسة على هذه القاعدة في الشبه محل خلاف بين النحاة، مثال: «جاء غلام هند ضاحكة»، قال فيها ابن عقيل: «فلا نقول جاء غلام هند ضاحكة»، خلافاً للفارسي... إن هذه الصورة ممنوعة...»^(٦٩)، وذكر البغدادي في الخزانة: «وهذا إنما يجوز إذا كان المضاف ملتبسا بالمضاف إليه... ولا يجوز في ضربت غلام هند جالسة أن تنصب جالسة بضربت؛ لأن الغلام غير ملتبس بهند، ولا يجوز عندي أن تنصب جالسة بما تقدره من معنى اللام في المضاف إليه، فكأنك قلت: ضربت غلاماً كائناً لهند جالسة، لأن ذلك يوجب أن يكون الغلام لهند في حال جلوسها خاصة وهذا مستحيل»^(٧٠). إضافة إلى ذلك، فإن القيد التركيبي والدلالي يمكن أن يعينا على تسويغ عدم قبول الجملة، فإسقاط الغلام يفضي إلى القول: ضربت هند جالسة، فلا يستقيم المعنى، لأن المعنى المقصود ضربت غلام هند، لا هند. وعليه، فإن تقييد العلاقة الدلالية الشبيهة بعلاقة الجزء بالكل من شأنه أن يرفع مثل هذا اللبس في فهم الجمل وإنتاجها، لأن العلاقة بين الطرفين: «غلام»، و«هند» علاقة ملكية، وليست بعلاقة اتصال.

ومن أوجه التباس هذه العلاقة - أي العلاقة التي تجيز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان كالجزء منه - بالعلاقات الدلالية الأخرى إنشاءً النحاة جملاً مقيسة على «واتبع ملة إبراهيم حنيفاً»، نحو: (١) تَسْرُنِي طِبَاعُ خَالِدٍ رَاضِيًا، و(٢) تَسَوَّرَنِي أَخْلَافُهُ غَضْبَانٌ، و(٣) تَمَتَّعْتُ بِجَمَالِ الْحَدِيقَةِ وَاسِعَةٍ، و(٤) نَعَمْتُ بِرَائِحَةِ الزَّهْرِ مَتَفَتِحًا نَاصِرًا، و(٥) أَنْ يَبْقِيَ هَوَاءُ الْأَرْضِ حَوْلَهَا جَازِبَةٌ لَهُ. وأرى أن اتساع القيد الدلالي وقصور القيد التركيبي أديا إلى مغالطة القياس، وإنشاء جمل يرتبط فيها كل طرفين بعلاقة مختلفة عن العلاقة التي تجمع «ملة»، و«إبراهيم». فالجملتان

(١) و(٢) يرتبط فيهما المتضايغان بعلاقة الاندراج الموقعي - فيما أحسب - لأن الأخلاق والطباع يحتويها الشخص، ولكنها ليست جزءا مما يحيط بها، كما أن الحال يتضمن وصفا يرتبط بالمضاف، فالرضا والغضب يرتبطان بالطباع والأخلاق، وهي علاقة اندراج، لأن الغضب نوع من الأخلاق، والرضا نوع من الطباع، وربما يكون هذا الترابط الدلالي هو السبب في قبول الجملة، ولكنه لا يطابق في علاقاته الدلالية المثال المقيس عليه في الآية الكريمة. والجملة (٣) يمكن أن يعدّ ارتباط الجمال بالحديقة فيها ارتباط نعت، فالجمال ليس جزءا من الحديقة ولكنه صفة مميزة لها. والجملة (٤) تجمع الرائحة والزهر في علاقة اندراج موقعي، لأنها ليست جزءا مما يحيط بها. والجملة (٥) يرتبط فيها الهواء بالأرض في علاقة المكون بالموجودات الحسية، وهي إحدى علاقات الجزء بالكل. وعليه، فإن شرط جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان كبعضه يتطلب تحديدا أدق للعلاقات الدلالية التي تجيز قبوله، وأن إنتاج جمل مقيسة في ظل قيد عام قد يؤدي إلى الانزياح ومجانبة القاعدة.

ثانياً: قاعدة العلاقة بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة غير مؤولة بالمشتق.

إنّ «حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو: هذا مالك ذهباً، ﴿وَتَنَحُّتُونَ الْجِبَالَ بَيُوتًا﴾^(٧١)، ويقع التمييز مشتقا نحو: لله دره فارساً...»^(٧٢)، وأشار النحاة إلى وقوع الحال جامدة غير مؤولة بمشتق في سبع حالات: أن تكون الحال موصوفة، نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٧٣)، أو دالة على سعر، «نحو: «هذا البر، بعتة مدا بكذا»، أو دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٧٤)، أو دالة على طور، نحو: «هذا بَسْرًا أطيّب منه رُطْبًا» ف«بَسْرًا» حال من فاعل «أطيّب»، المستتر فيه، و«رُطْبًا» حال من الضمير المجرور ب«من»، والمعنى: هذا في حال كونه

بسرًا أطيّب من نفسه في حال كونه رطباً، أو أن تكون نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً، فـ«ذهباً»: حال من «مالك»، وهو نوع منه، فإن الذهب نوع من المال، أو فرعاً له، أي: لصاحبها، نحو: «هذا حديدك خاتماً»، فـ«خاتماً»: حال من حديدك، وهو فرع له، فالخاتم فرع الحديد، و﴿وَتَنَحُّونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾^(٧٥)، فـ«بيوتاً»: حال من «الجبال»، والبيوت فرع للجبال، أو أن تكون أصلاً له، أي: لصاحبها، نحو: هذا خاتمك حديدًا، فـ«حديدًا» حال من «خاتمك»، وهو أصل له، فإن الحديد أصل للخاتم، و﴿أَشْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(٧٦)، فـ«طينًا»: حال، إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو من الموصول المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق، وهذا أحسن من جعل «طيناً» منصوباً بنزع الخافض، فإنه موقوف على السماع في غير «أن»، و«إن»، و«كي»^(٧٧).

ويتفحص الحالات التي يصحّ فيها مجيء الحال جامدةً نجد أن علاقة الجزء بالكل تؤدي دورًا ملحوظًا في تركيب الحال، وذلك بضبط الحالتين: حالة مجيء الحال أصلاً لصاحبه، وحالة مجيئه فرعاً له. إذ يبدو جلياً ارتباط العنصرين، الحال وصاحبها، بعلاقة المادة الخام بالشيء في التركيب الذي تكون فيه الحال أصلاً لصاحبها، شأن: «الحديد»، و«الخاتم»، و«الطين»، و«الإنسان»، فكل من الحديد والطين في المثالين أصل لصاحبه، ويمكن أن يسأل عنه بالصيغة: ممّا صنّع الخاتم؟ وممّا خلق (بمعنى: صنّع) الإنسان؟، ويمكن أن يجاب عن السؤالين بالآتي: صنّع الخاتم من الحديد، إذا كان من مادة واحدة، أو صنّع جزئياً من الحديد، إذا كان مصنوعاً من أكثر من مادة. وكذلك، خلّق الإنسان من الطين، إذا كان أصل مادته واحدة، أو خلق جزئياً من الطين، إذا كان مخلوقاً من أكثر من مادة. والحقيقة، مع أن

النحاة استعملوا «أصلاً له» ولم يصرحوا بلفظ الجزء أو البعض فإن في استعمالهم إشارة مهمة إلى خصوصية علاقة الجزء بالكل التي تربط العنصرين المعجميين. أما الحالة التي يكون الحال فرعاً لصاحبه، ويرتبط فيها العنصران: الحديد (الأصل) والخاتم (الفرع)، والجبال (الأصل) والبيوت (الفرع)، فتبدو لي أقل وضوحاً من الحالة السابقة. ومع ذلك، فقد يقبل الحدس الدلالي الصيغة: الخاتم من الحديد، ويكون الارتباط بين (المادة الخام) والشيء، والصيغة: البيوت جزء من الجبال في سياق الآية، ويكون الارتباط بين المادة والشيء.

ويلاحظ أن الحالة التي تكون فيها الحال نوعاً لصاحبها، يمكن أن تحمل على علاقة الاندراج، فالذهب (الحال) نوع من المال (صاحب الحال). أما الحالة التي تكون فيها الحال طوراً لصاحبها، شأن: البسر، والتمر، والرطب والتمر، فتحتمل أن تكون علاقة اندراج، لأن البسر والرطب نوع من التمور في مراحل مختلفة، وعلاقة الاندراج من العلاقات القريبة من علاقة الجزء بالكل. وفي استعمال النحاة التعبيرين: «النوع»، و«الطور» لطفٌ نظر في اختلاف طبيعة العلاقة الدلالية التي تربط العنصرين، وتميزهما من أنماط علاقة الجزء بالكل في الحالتين: «الأصل»، و«الفرع».

ثالثاً: قاعدة «وجوب جرّ التمييز بالإضافة» وجوازه.

يقول ابن يعيش: «وتكون إضافته - التمييز - من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل نحو: هذا ثوب خزّ وجبة صوفٍ، والمعنى من خزٍ ومن صوفٍ»^(٧٨). وما أورده السيوطي: «وكذا تجب الإضافة فيما ميّز بجزء منه نحو: غصن ريحان، وثمره نخلة، وحبّ رمان... هذا إن لم تتغير تسميته بالتبويض، بأن يبقى على اسمه الأول. فإن تغيّرت كجبة خزّ، وخاتم فضّة، وسوار ذهب، فإنها أسماء حادثة بعد

التبعض... فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز أو الحال^(٧٩).
 وتأمل القاعدة والأمثلة عليها، نلاحظ أن وجوب جرّ التمييز يعتمد على قيد
 علاقة الجزء بالكل، وأن الأمثلة التي يسوقها النحاة متفاوتة في نمط العلاقة التي تربط
 العنصرين، التمييز والمميّز، فالثوب (الشيء) والخزّ (المادة الخام)، والجبة (الشيء)
 والصوف (المادة الخام)، والخاتم (الشيء) والفضة (المادة الخام)، والسوار
 (الشيء) والذهب (المادة الخام)، وهذه الأمثلة تربط التمييز (المادة الخام) بالمميّز
 (الشيء) على سبيل علاقة المادة بالشيء. وقد تكون هذه الأشياء مصنوعة من مادة
 واحدة، وقد تكون من أكثر من مادة، ويصدق عليها: الشيء جزئياً من المادة الخام.
 وهذه الأمثلة التي أحسب أن النحاة قد استعملوا الوصف «إضافة النوع إلى الجنس»
 في التعبير عنها، تمثل نمطا من أنماط علاقة الجزء بالكل. أما الأمثلة التي أوردتها
 النحاة نحو: «غصن»، و«ريحان»، و«ثمرة»، و«نخلة»، و«حب»، و«رمان»، فهي تمثل
 نمطا آخر من علاقة الجزء بالكل، وأحسبه أظهر علاقات الجزء بالكل، ويتمثل بعلاقة
 المكوّن (أو الجزء المرتبط) بالموجودات التكاملية. وعليه، فإن وجوب جرّ التمييز
 أو جوازه مقيد بالعلاقة الدلالية التي تحكم التمييز والمميّز، وهي علاقة الجزء
 بالكل.

رابعًا: قاعدة العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه.

يعرف الاستثناء في العموم بأنه إخراج عنصر لغوي من الحكم لعنصر لغوي
 آخر، ويعبّر عن العنصرين اللغويين بما يسمى المستثنى والمستثنى منه، إذ يكون
 المستثنى خارجًا من حكم المستثنى منه في الإيجاب والسلب، شريطة أن يجتمع كل
 من العنصرين في التركيب اللغوي الواحد، مع وجود الأداة اللغوية التي ينبنى على

وجودها أسلوب الاستثناء في العربية، كما يكون المستثنى في الاستعمال النمطي - الحقيقي جزءاً من المستثنى منه؛ فلا يجوز استثناء مفرد من مفرد، يقول ابن يعيش: «اعلم أنّ الاستثناء... صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناءً، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، تبين بقولك: إلا زيداً أنه لم يكن داخلياً تحت الصدر، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل، أي إخرجه من أن يتناوله الصدر، فإلا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي شبه حرف النفي فقولنا: قام القوم إلا زيداً بمنزلة قام القوم لا زيد، إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل..... ولا يجوز في الاستثناء أن تقول: قام زيد إلا عمرًا، والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، وهما بمنزلة اسم مضاف»^(٨٠).

ويستدلّ - من قول ابن يعيش - بوضوح على أنّ العلاقة الدلالية بين المستثنى والمستثنى منه هي علاقة الجزء بالكل؛ فالمستثنى بعض المستثنى منه، أي أن العنصر اللغوي الثاني (أو المستثنى) جزء من العنصر اللغوي الأول (أو المستثنى منه) بتوسط أداة الاستثناء «إلا» - أو بتوسط أية أداة استثناء أخرى، كخلا، وعدا، وحاشا، وغير، وسوى، وغيرها - فزيد في المثال: «قام القوم إلا زيداً» يرتبط بالقوم على نحو محدد في علاقة الجزء العضو بالمجموعة.

ويمكن للنّاظر في العلاقة الدلالية في أسلوب الاستثناء أن يلحظ تنبّه النحاة إلى نمطين مختلفين من أنماط العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه، أولهما الاستثناء المتصل، الذي يكون المستثنى فيه جزءاً من المستثنى منه، وثانيهما الاستثناء

المنقطع^(٨١)، الذي لا يكون فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه، ويوضح هذين النمطين قول ابن يعيش: «استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول...، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرج منه؛ إذ اللفظ إذا كان موضوعاً بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك؛ ولذلك قدرها سيويه بلكن؛ وذلك من قبل أن لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها كما أن إلا في الاستثناء كذلك، إلا أن لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف إلا فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل»^(٨٢).

وبالنظر في بعض نماذج الاستثناء المتصل^(٨٣) الصريحة في القرآن الكريم^(٨٤)، ربما نتمكن من تكوين تصوّر أولي لأنماط علاقة الجزء بالكل التي تربط المستثنى بالمستثنى منه، التي جاءت في أنظار النحاة مجملة في تعبير: «بعض من كل»، و«من جنس المستثنى منه». وبتأمل الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾^(٨٥)، نجده قائماً على الربط بين «الأهل»، و«المرأة» بمعنى الزوجة، وهي علاقة جزء بالكل، من نمط علاقة المكون بالموجودات التكاملية، التي تتكون من الجزء المرتبط (أو المكوّن) والموجودات التكاملية، فالزوجة إحدى مكوّنات الموجودات التكاملية الاعتبارية - الاجتماعية، التي توصف بأنها قابلة للانفصال، ولها وظيفة، وغير متجانسة مع بقية المكوّنات الأخرى. وربما تصدق هذه العلاقة نفسها على طرفي علاقة الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ حَاجِّينَهُمْ بِسِحْرِ﴾^(٨٦)، وفي قوله تعالى: ﴿الْأَخْلَاءَ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾^(٨٧)، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبَدِّلُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا

يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّبَاعِيْنَ غَيْرَ أُولَى الْإِرْتَبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴿٨٨﴾.

وبالنظر في الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾^(٨٩) يمكن أن نفهم نمط العلاقة التي تربط المستثنى (خمسين عامًا) والمستثنى منه (ألف عام) على أنها علاقة الشطر (أو الجزء) بالمقدار (أو الكتلة)، فالكل في هذه العلاقة (ألف عام) مجموع متجانس، وأجزاؤه مماثلة له (أو مجانسة له)، وقابلة للانفصال، ولا تؤدي وظيفة للمجموع.

وأوقع في هذا السياق دور أنماط أخرى من علاقة الجزء بالكل تسهم في إنتاج جمل مقبولة دلاليًا وتركيبًا، كقولنا: زرت الصحراء إلا الواحة، ضمن علاقة الموضع (أو المكان) بالمنطقة، وقاتل الجيش إلا جنديًا، ضمن علاقة الجزء العضو بالمجموعة، وربما يصح دلاليًا القول: قام محمد بالتسوق إلا الدفع، ضمن علاقة الملمح بالنشاط، أما العلاقة الأخيرة وهي علاقة المادة الخام بالشيء فأتوقع أنها لا تعمل في بناء تركيب الاستثناء، فإذا كان المستثنى مادة المستثنى منه، مثل: «كالعجلات والمطاط» أو «الزجاج والكأس»، فكيف لنا أن نقبل دلاليًا: اشترت الكأس إلا الزجاج؛ والكأس مصنوعة من الزجاج؟ ومع ذلك، فإن استقصاء هذه التوقعات في استعمالات العربية الفصحى يمكننا من التحقق من مدى صحة هذه الافتراضات ومقبوليتها.

خامسًا: قاعدة العلاقة بين المتعاطفين بحتي.

ذكر المرادي أن «حتي» عند النحاة البصريين على «ثلاثة أقسام: حرف جر،

وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا وهو أن تكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع، وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا وهو أن تكون حرفا بمعنى الفاء»^(٩٠). والمعول في سياق تبيين أثر علاقة الجزء بالكل الوقوف على القسم الثاني، أي: «حتى العاطفة، نحو: قدم الحجّاج حتى المشاة، ورأيت الحجّاج حتى المشاة، ومررت بالحجّاج حتى المشاة. فهذه حرف عطف، تُشرك في الإعراب والحكم»^(٩١). ووضع النحاة شروط المعطوف بحتى، فأجملها المرادي (ت. ٧٤٩هـ) بشرطين، إذ قال: «للمعطوف بحتى شرطان، الأول: أن يكون بعض ما قبلها، أو كبعضه. فمثال كونه بعضًا: قدم الحجّاج إلا المشاة. ومثال كونه كبعض: قدم الصيادون حتى كلابهم... أما الثاني أن يكون غاية لما قبلها، في زيادة أو نقص. والزيادة تشمل القوة والتعظيم. والنقص يشمل الضعف والتحقير...»^(٩٢) وكان ابن يعيش (ت. ٦٤٣هـ) قد قيّد شروط المعطوف بحتى بشرط ثالث، وهو أن يكون المعطوف بحتى من جنس المعطوف عليه، يقول: «ثلاثة شروط للعطف بحتى: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون جزءًا له، وأن يكون فيه تحقير أو تعظيم، وذلك نحو: قدم الحاج حتى المشاة فهذا تحقير، ومات الناس حتى الأنبياء وهذا تعظيم... ولو قلت: قدم الحاج حتى الحمار لم يجز؛ لأنه ليس من جنس المعطوف عليه، وكذلك لو قلت: قدم زيد حتى عمرو لم يجز؛ لأن الثاني وإن كان من جنس الأول فليس بعضًا له، وكذلك لو قلت: رأيت القوم حتى زيدًا وكان زيد غير معروف بحقارة أو عظم لم يجز أيضًا وإن كان بعضًا له»^(٩٣). وينطوي شرح ابن يعيش على شرطين دلاليين، يرتبطان بعلاقة الجزء بالكل، وهي علاقة دلالية معجمية، وشرط براغماتي (أو تداولي) يتحقق بمعرفة المخاطب بمقام استعمال المعطوف، ومقصود المتكلم به، وهي شروط

تكاملية، لا يصح التركيب إلا باجتماعها معا، وتحققها فيه.

وقد نبه ابن هشام (ت. ٧٦١هـ) إلى ملامح معنوي دقيق في العطف بحيثى هو «التدريج»، الذي يقتضي انقضاء العنصر الأول في الوصول إلى العنصر الثاني الذي يكون جزءاً حقيقياً من الأول، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، وقد يكون جزءاً بالتقدير كقول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزيد حتى نعله ألقاه^(٩٥)
فقد عطف النعل على الصحيفة وليس جزءاً حقيقياً منها، ولكنه كالجزء بالتقدير؛ لأن المعنى: ألقى ما يثقله والنعل داخل في ذلك^(٩٥). فضلاً على ذلك، يوضح ابن هشام علاقة الجزء بالكل بين المتعاطفين بحيثى، إذ يقول: «أن المعطوف بحيثى قد يكون شبيهاً بالجزء من المعطوف عليه، نحو: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ويضبط ذلك بصحة الاستثناء. والفرق بين ما كان جزءاً من المعطوف عليه، وما لم يكن جزءاً، أن الجزء يكون أمراً محسوساً يمكن أن يفصل من كله، وشبه الجزء يكون أمراً معنوياً يشتمل عليه صاحبه، ولا يمكن أن يفصل عنه؛ فالكلام أمر معنوي لا يصح استئصاله من صاحبه بلغة الطب، وعكس ذلك اليد أو الرأس؛ إذ يمكن فصلهما من صاحبهما؛ ولذلك فالجزء قد يكون حقيقياً أو معنوياً»^(٩٦).

ويبدو لي أن توصيف النحاة للعلاقة بين المتعاطفين بتوسط «حتى» كان في جله دقيقاً ومفصلاً، ويكشف عن طبيعة العلاقات الدلالية التي تحكم الارتباط بين العنصرين المعجميين، فالشرط القائل بأن يكون المعطوف بعض ما قبل «حتى» مفصّل في شرطين: أن يكون المعطوف «من جنس ما قبلها»، و«أن يكون جزءاً له»، ففي «أكلت السمكة حتى رأسها»، فالرأس (جزء) من السمكة (الكل)، ويربط

العنصرين علاقةً المكوّن بالموجودات التكاملية، فالسمكة تمثل موجودات حسية، لها بنية، ومكوناتها (كالرأس) قابلة للانفصال عنها، ولها وظيفة. وفي الوقت نفسه فإن «الرأس» من جنس «السمكة» (أو صنف موجوداتها). في المقابل فإن المثال: «قدم الحاج حتى الحمار» لا يقبله الحدس الدلالي؛ لأن «الحمار» ليس بجزء من الحاج، ولا من جنسه، ولا يعدّ كمثل بعضه أو شبيها بجزئه؛ وبخاصة في حالة عدم اتصاله برابط ضميري يحيله إلى العنصر المعطوف عليه، أو إمكانية تقدير هذا الرابط الضميري، كقولنا: قدم الحاج حتى حماره، وحضر الطلاب حتى حقائبهم، وأعجبتني الجارية حتى كلامها، وفي هذه الحالة فالعلاقة تقوم بين متضايفين في الأساس، ويرتبطان بعلاقة دلالية كالملكية أو الاتصال (أو الإلحاق).

وأصاب ابن هشام - في رأيي - في إخراج «الكلام مرتبطا بالجارية» من علاقة الجزء بالكل، وحمله - أي الكلام - على شبه الجزء، الذي قد تنتظمه أية علاقة دلالية قريبة من علاقة الجزء بالكل، كعلاقة الاتصال بين الجارية والكلام. ومع ذلك، أجد أن تمييز ابن هشام بين «ما كان جزءاً من المعطوف»، و«ما لم يكن جزءاً» لم يكن دقيقاً، فقوله: إن «الجزء يكون أمراً محسوساً يمكن أن يفصل من كله، وشبه الجزء يكون أمراً معنوياً يشتمل عليه صاحبه، ولا يمكن أن يفصل عنه؛ فالكلام أمر معنوي لا يصح استئصاله من صاحبه بلغة الطب، وعكس ذلك اليد أو الرأس؛ إذ يمكن فصلهما من صاحبهما..»، قد يعدّل بتقييد الجزء محسوساً أو مجرداً بعلاقته بالموجودات، بمعنى، يصح أن نشترط أن يكون الجزء محسوساً في تركيب يكون الكل فيه من الموجودات المادية (أو المحسوسة)، كاليد جزء من الجسم، ويصح أن نشترط أن يكون الجزء مجرداً في تركيب يكون فيه الكل موجودات مجردة أو

اعتبارية، نحو: فهمت علوم الفلسفة حتى علم الجمال، وتطورت الجامعة حتى كلية الطب.

وربما تكون القاعدة الناظمة للعلاقة بين المتعاطفين بحثي من أكثر القواعد انضباطاً في تنظيم النحاة، إلا أن استعمال تراكيبها في العربية - سوى أمثلة مصنوعة في كتب النحو - قليل، وملتبس بعلاقات دلالية أخرى. وفي محاولتي استجلاء نماذجها المستعملة في العربية الفصحى، لفت انتباهي ندرة استعمال حتى العاطفة على نحو صريح في القرآن الكريم، وقلة استعمالها في الحديث النبوي الشريف، وغاية ما وجدته في استقراء الأحاديث النبوية عددًا محدودًا من الاستعمالات التي قد تصدق عليها قاعدة العطف بحثي، مع أنها استعمالات حمّالة أوجه، وتلتبس فيها علاقة الجزء بالكل بعلاقات دلالية قريبة منها، ويتطلب فهمها في إطار علاقة الجزء بالكل تقديرًا وتعديلًا في المكونات الدلالية، لأن العناصر المعجمية فيها تخرج على الاستعمال الحر في.

ومن أبرز هذه الاستعمالات قول رسول الله ﷺ: (كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز)^(٩٧)، يقول الزرقاني (ت. ١٢٢٢هـ) في معناه: «والعجز: يحتمل أنه على ظاهره وهو عدم القدرة، وقيل: هو ترك ما يجب فعله والتسوية فيه حتى يخرج وقته، ويحتمل أن يريد به عمل الطاعات، ويحتمل أمر الدنيا والآخرة، والكيس ضد العجز وهو النشاط في تحصيل المطلوب»^(٩٨)، ويقول الباجي (ت. ٤٧٤هـ): «ومعناه والله أعلم أن كل شيء بقدر، وأن العاجز قد قُدِّرَ عجزه والكيس قد قُدِّرَ كَيْسُه، ولعله أراد بذلك العجز عن الطاعة والكيس فيها، ويحتمل أن يريد به في أمر الدين والدنيا والله أعلم»^(٩٩). فالمعنى ما من شيء يقع في الوجود إلا

وسبق علمُ الله به، وتعلقت به إرادته^(١٠٠).

وروي «العجز»، و«الكيس» بالخفض عطفًا على شيء، والرفع عطفًا على «كل»، وقد تكون «حتى» جازّة، وهو أحد معانيها^(١٠١). وإذا أخذنا بالوجه المحتمل في استعمال حتى العاطفة، نلاحظ أن المعطوف (الكيس، أو العجز) والمعطوف عليه (كل) أو (شيء)، يحتمل ارتباطها بعلاقتين متقاربتين، أولهما: علاقة المكون بالموجودات التكاملية، فيكون المعطوف جزءًا من الموجودات (كل شيء يقع في الوجود). وثانيهما: علاقة اندراج الصنف، فيحتمل أن يكون الكيس أو العجز نوعًا من الأشياء أو الموجودات وبخاصة المجردة منها.

وورد قول رسول الله ﷺ: (لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ مَصِيبَةٍ حَتَّىٰ الشُّوْكَةِ. إِلَّا قُصَّ بِهَا. أَوْ كَفَّرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ)^(١٠٢). و«قوله: «حتى الشوكة» يجوز فيه الجر عطفًا على لفظ المرض، والرفع عطفًا على محلّه فإن من زائدة^(١٠٣)، و«يجوز فيه رفع الشوكة على الابتداء...»^(١٠٤). والمصيبة أمر معنوي، وقد تعني المرض أو الوجع، والشوكة أمر حسي، وقد تدل على أدنى درجات الوجع والألم، ويقتضي السياق هنا أن تكون غايةً في النقص، لأن المعنى «أن الوجع وإن خفّ وهان أمره مُكفّر»، لذا يجوز العطف بحتى^(١٠٥). ويتطلب الربط بين العنصرين المتعاطفين الاستناد إلى دلالة «الشوكة» الهامشية؛ لأنها - أي: الشوكة - ليست جزءًا من «المصيبة»، وإنما تندرج في سلسلة النبات الهرمية، وتدل هنا مجازيًا على الألم الخفيف الذي ينجم عن وخزها. وبهذا ترتبط دلالتها بالمفردة «المصيبة»، أي: المرض أو الوجع أو الفقد. وتحتمل العلاقة بينهما أن تكون علاقة تضاد تدريجي (gradual opposition)؛ فالسياق يفيد تدرجًا في حالات المرض من أعلى إلى أدناها. أو أن تكون علاقة اندراج، إذ تكون الشوكة

(الوجع الخفيف) نوع من الأوجاع. أو أن تكون علاقة جزء بالكل، تكون فيها الشوكة جزءاً بالمجاز من الأوجاع والآلام.

وقد جاء قريباً مما سبق قول رسول الله ﷺ: (مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ)^(١٠٦)، وبرواية أخرى (إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا خَطَايَاهُ، متفق عليه)^(١٠٧). «فالنصب هو التعب، والألم الذي يصيب البدن من جراحة وغيرها، والوصب الألم اللازم، والسقم الدائم... والأذى: كل ما لا يلائم النفس، فهو أعم من الكل، والظاهر أنه مختص بما يتأذى الإنسان من غيره...، والهَمُّ الذي يهَمُّ الرجل أي: يذيه، من هممتُ الشحم إذا أذبتة، والحزن هو الذي يظهر منه في القلب خشونة، يقال: مكان حُزنٍ أي: خشنٌ، فالهم أخصّ، والغم هو الحزن الذي يغمّ الرجل أي يصيره بحيث يقرب أن يغمى عليه، فالهم والحزن ما يصيب القلب من الألم بفوت محبوب، إلا أن الغم أشدها، والحزن أسهلها...»^(١٠٨)، و«المعنى: أنه لا يصاب المسلم بأي مرض نفسي كالهم والغم وغيره، أو مرض بدني كالحمى والصداع ونحوه، أو تعدّ أو ظلم من غيره، حتى الشوكة يدخلها غيره في جسده إلا كان ذلك غفراناً وتكفيراً لخطاياها». ويدل الحديث على: «أولاً: أن مجرد الإصابة بالمرض أو غيره من البليات كفارة للخطايا... ثانياً: البشارة العظيمة للمؤمن، لأن الله جعل «البلاء مكفراً له...»^(١٠٩). والعطف بحتى، قد يعتمد هنا على علاقة الجزء بالكل، بالنظر إلى «الشوكة» مجازياً على أنها جزء من الأذى، أو يعتمد على علاقة شبيه بها كعلاقة الاندراج، بالنظر إلى الشوكة مجازياً على أنها نوع من الأذى.

ويأتي في باب فضل العلم تعلماً وتعليماً حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ

قال: (مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحَيْتَانُ فِي الْمَاءِ، وَفَضَّلَ الْعَالِمَ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ لَمْ يُوْرَثُوا دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ)^(١١١)، وفي قوله ﷺ: (إن العالم ليستغفر له...) دلالة على «فضل العلم، وأن العلماء يستغفر لهم أهل السموات والأرض وحتى الحيتان في البحر وحتى الدواب في البر، كل شيء يستغفر له...»^(١١٢). وفي قوله ﷺ: (ليستغفر له) أي يطلب من الله غفران ذنبه إن كان له ذنب، أو إنعامًا عليه إن لم يكن له ذنب... وقوله: (من في السموات والأرض) أي من الملائكة، وقوله: (ومن في الأرض) أي من الحيوانات بدليل قوله: حتى الحيتان بالرفع معطوف على من في الأرض، وبالغ على الحيتان؛ لأنها لما كانت مستورة بالبحر ليست على ظاهر الأرض ربّما يقع في الوهم أنها خارجة عمّن يستغفر فأفاد أنه حتى الحيتان... ويُسْتثنى من قوله من في الأرض من كان من الإنس أو الجنّ وكان كافرًا أو لم يوفق للاستغفار)^(١١٣). وقد جاء لفظ الحيتان هنا معطوفًا بحتى على مرفوع من جنسه، أي الحيوانات، في إطار علاقة شبيهه بعلاقة الجزء بالكل وهي علاقة الاندراج، فالحيتان نوع من سلسلة الحيوانات. ويلحظ في رواية «الحيتان» «الرفع، نحو ماسبق، والكسر»^(١١٤)، لتكون الحيتان مجرورة بالحرف «حتى» وتفيد هنا نهاية الغاية، التي قد تدخل أو تخرج المجرور بها، والأوفق في هذا السياق أن تدخل الحيتان في الاستغفار، فتفيد معنى «حتى» العاطفة في انتهاء الغاية.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

سعت هذه الدراسة - فيما سبق - إلى تعريف علاقة الجزء بالكل، وتبيّن خصائصها، وتصنيف أنماطها، وتمييزها من العلاقات الدلالية الملتبسة بها، وتوظيف مفهومها وأنماطها في مناقشة خمس قواعد تركيبية في العربية، وفي تحليل نماذجها في استعمالات العربية الفصحى، وأمثلة مقيسة عليها. فتناولت قاعدة الحال من المضاف إليه، وقاعدة العلاقة بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة غير مؤولة بالمشتق، وقاعدة وجوب جرّ التمييز بالإضافة وجوازه، وقاعدة العلاقة بين المشتق والمشتق منه، وقاعدة العلاقة بين المتعاطفين بحتّى.

وبيّنت الدراسة أن علاقة الجزء بالكل شكّلت أهم ضوابط صياغة هذه القواعد، وأن النحاة العرب قد تنبهوا لأهمية هذه العلاقة في صحة التراكيب ومقبوليتها، واستعملوا في التعبير عنها ألفاظا واصفة نحو: «بعض من»، و«فرعاً له»، و«التبعيض»، و«النوع والجنس»، و«الجزء»، و«الشبيه بالجزء». ومع إجادتهم - أي: النحاة العرب - التقعيد، ووعيهم بأهمية علاقة الجزء بالكل في ضبط القواعد السابقة، إلا أن للدراسة ملحظين، الأول: إن وصف النحاة للشبيه بالجزء أو ما هو بمنزله في صياغة القواعد وسّع القاعدة وأفقدتها خصيصة إمكانية ضبط الاستعالات، إذ ثمة علاقات دلالية عديدة شبيهة بعلاقة الجزء بالكل. والثاني: إن النظر إلى علاقة الجزء بالكل على أنها علاقة مفردة أدّى إلى التباس العلاقة بما يقاربها من العلاقات، وأفقد القاعدة دقة القياس عليها في فهم الجمل وإنتاجها.

لذا، فربما يكون إعادة النظر في توصيف القواعد السابقة ونظائرها في النحو العربي مطلبًا مشروعًا، بالاعتماد على أن علاقة الجزء بالكل مجموعة علاقات، فقد يصدق بعض هذه العلاقات في بناء القاعدة وقد يستثنى بعضها، ففي علاقة المستثنى بالمستثنى منه في الاستثناء المتصل - على سبيل المثال - يمكن أن تصدق عليها أنماط علاقة الجزء بالكل عدا علاقة المادة الخام بالشيء.

وتوصي الدراسة، في العموم، الباحثين بأهمية إيلاء علاقات المعنى مزيد عناية بحثًا وتدريسًا، وضرورة مواكبة التطورات في الدراسات اللسانية والدلالية الغربية في تحليلها، بالاستفادة من المراجع الأصيلة، وضرورة إلحاق قائمة بالمصطلحات المستخدمة في مؤلفاتهم؛ لأن مشكلة المصطلحات ونقلها إلى العربية من المعضلات التي واجهت هذه الدراسة، وضرورة استنهاض الهمم لترجمة الدراسات اللسانية، والدلالية منها، الغربية، والاشتغال على تطوير المعجمات اللسانية المتخصصة - الورقية والإلكترونية - وتحديثها؛ تسهيلًا على الباحثين في المجالات المتخصصة.

وتوصي الدراسة، على وجه الخصوص، الباحثين النظر في علاقة الجزء بالكل، وتطوير تصنيفاتها، بمراجعة المعايير التي اعتمدها ونستون وآخرون في تصنيفهم السداسي، بغية الوصول إلى تصنيف أدق، يعين بصورة أفضل في ميز أنماط علاقة الجزء بالكل من العلاقات الملتبسة بها. ومحاولة توصيف القواعد النحوية القائمة على علاقة الجزء بالكل، وتخصيص أنماط العلاقة الضابطة في كل قاعدة، واستقراء مدونة موسعة في العربية الفصحى تتيح تكوين توصيف علمي دقيق في بناء قواعدها. فضلًا على ذلك، فإن آفاق البحث في علاقة الجزء بالكل لا تزال مفتوحة على مصراعها، وتتطلب تصدي الدارسين العرب إلى الشروع في مجالاتها التطبيقية

الحيوية في لسانيات النص، وتحليل الخطاب، وصناعة المعاجم الحاسوبية،
واللسانيات النفسية، لا سيما في مجالي: اكتساب اللغة، واللسانيات التعليمية،
والدراسات اللسانية التقابلية والمقارنة، ووصف علاقات التسلسل الهرمية في حقول
العربية - وغيرها من اللغات - الدلالية.

الإحالات والتعليقات والهوامش

- (١) ينظر: Al-Sulaimaan, M., & Muhammed, A., Meronymy in Arabic: A Semantic Study, P.5.
- (٢) ناقش الباحث دور العلاقات الدلالية المعنوية كالترادف والاشتغال والتقابل والجزء بالكل في بناء القواعد في التراث النحوي العربي. (ينظر: السرحان، عبد الرحمن قبلان، دور العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات في بناء القواعد النحوية (رسالة ماجستير).
- (٣) ينظر: أبو خضر، سعيد جبر، والسرحان، وعبد الرحمن قبلان، أثر علاقات المعنى في تععيد تراكيب العربية.
- (٤) ينظر: أبو خضر، سعيد جبر، والسرحان، عبد الرحمن قبلان، أثر علاقات المعنى في تععيد تراكيب العربية، (ص ٧٠٤).
- (٥) ينظر: Badulescu, A., Classification of Semantic Relations between Nouns, P. 18.
- (٦) ينظر للمزيد: Badulescu, A., Ibid., P.P. 18-19.
- (٧) ينظر للمزيد: Badulescu, A., Ibid., PP. 18.
- (٨) ينظر: Mirto, I.M., The Syntax of the Meronymic Construction, P. 1.
- (٩) ينظر: Badulescu, A., Classification of Semantic Relations between Nouns, P. 18.
- (١٠) ينظر: (accessed: November 18, 2009):
- <http://encyclopedia.thefreedictionary.com/meronym>
- (١١) ينظر: Miller, G.A., Johnson-Laird PN., Language and Perception.
- (١٢) ينظر: Crystal, D. A Dictionary of Linguistics and Phonetics, P. 302.
- (١٣) ينظر: Cruse, D. A., A Glossary of Semantics and Pragmatics, P.P. 105-106. (accessed: November 18, 2009):
- <http://onlinedictionary.datasegment.com/word/meronymy>
- (١٤) ينظر: Winston, M. E., et. al., A Taxonomy of Part-Whole Relations, p.p. 417-444.
- وينظر: Al-Sulaimaan, M. & Muhammed, A., Meronymy in Arabic: A Semantic Study, P.5.

- (١٥) ينظر: Bussmann, H., Routledge Dictionary of Language and Linguistics, P. 865.
- (١٦) ينظر: Croft, w. & Cruse, D.A., Cognitive Linguistics, P. 151.
- (١٧) ينظر: Al Khuli, M.A., A Dictionary the Theoretical Linguistics, P. 203.
- (١٨) ينظر: Ghazala, H. S., A Dictionary of Stylistics and Rhetoric, P.P. 65, 59.
- (١٩) ينظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، (ص ١٠١).
- (٢٠) ينظر: عبد الجليل، منقور، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، (ص ٩٢).
- (٢١) ينظر: عبد الجليل، منقور، المرجع السابق، (ص ١٣٩-١٤٠).
- (٢٢) ينظر: عبد الجليل، منقور، المرجع السابق، (ص ١٨٦، ١٩٥).
- (٢٣) ينظر: عبد الجليل، منقور، المرجع السابق، (ص ٧٢-٧٣).
- (٢٤) ينظر: Baalbaki, Ramzi, Dictionary of Linguistic Terms, P.490.
- (٢٥) أشير هنا إلى أمرين:

أولاً: يستخدم علماء الدلالة مصطلحين مرتبطين بالمعنى في دراساتهم، هما: المرجع «reference»، والمعنى «sense». يتناول الأول العلاقة بين العناصر اللغوية، الكلمات، الجمل،... وعالم التطبيق غير اللغوي. ويختص الثاني بالنظام المعقد من العلاقات التي تنعقد بين العناصر اللغوية نفسها، (وهي في الأغلب الكلمات)؛ فهو معني فقط بالعلاقات اللغوية الواقعة داخل اللغة «intra-linguistic». (ينظر: بالمر، ف.، علم الدلالة، ص ٥٢). لذلك، فإن العنصر اللغوي في علاقة الجزء بالكل لا يتحدد معناه بالمرجع، وإنما بعلاقته بالعناصر اللغوية داخل النظام اللغوي، التي يمكن أن يقوم مقامها.

ثانياً: تتعدد ترجمات المصطلح «sense relations» في الدراسات الدلالية العربية، منها: العلاقة الموضوعية (انظر: لاينز، جون، مقدمة في علم اللغة النظري، ص ٦٩)، وعلاقات الهوية (ينظر: علي، محمد محمد يونس، وصف اللغة العربية دلاليًا، ص ٣٣٩)، والارتباطات الحسية (ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص ٥٢)، والعلاقات الحسية للمعنى (ينظر: كرسنال، ديفيد، علم الدلالة، ص ٢٧٢)، وغيرها من الترجمات المختلفة.

- (٢٦) يذكر، هنا، أن الارتباط الذهني يوَلد أنواعا من العلاقات المعنوية بين الوحدات الدلالية، «يُدرك بعضها عن طريق العلاقات التركيبية التلاؤمية (Syntagmatic relations)، التي يرتبط بها العنصر اللغوي مع العناصر الأخرى في مجال اللغة الذي يقع فيه، فيرتبط معنى المفردة بوظيفة الموقع الذي تشغله، نحو الارتباط التركيبي التلاؤمي بين المفردة «الحصان» في موقع الفاعل والفعل «يصهل» في التركيب «يصهل الحصان». ويُدرك بعضها الآخر عن طريق العلاقات الدلالية الاستبدالية (أو العمودية) (Paradigmatic relations)، التي يرتبط فيها العنصر اللغوي بالعناصر اللغوية الأخرى التي قد يُستبدل بها، أو يقوم مقامها»، نحو الارتباط الاستبدالي بين المفردات المترادفة (استيقظ، وصحا، ونهض..). في الجملة «استيقظ مبكراً». (ينظر: كرسنال، ديفيد، علم الدلالة، ص ٢٧٢، ٢٨٩).
- (٢٧) قد تقوم علاقات المعنى الاستبدالية بين المفردات بالنظر إلى أمرين، الأول: المعنى (Meaning)، والثاني: الصيغة (Form)، وأهم العلاقات القائمة على المعنى: الترادف (Synonymy)، والتقابل (Opposition)، والاندراج (Hyponymy)، وعلاقة الجزء بالكل (part-whole relation). أما أهم العلاقات القائمة على الصيغة (أو الشكل) فهي: الاشتراك اللفظي (Homonymy)، والتجانس اللفظي (Homophony)، وتعدد الدلالات (Polysemy) (انظر: كرسنال، ديفيد، علم الدلالة، ص ٢٧٢، ٢٨٩).
- (٢٨) لمعرفة المزيد حول الاختلاف بين الاتجاهين الدلالين في تحليل العلاقات الدلالية بين المفردات، ينظر: Miller, G.A., On Knowing A Word, P. 6.
- (٢٩) أشير هنا إلى أن أهم رواد علم الدلالة التكويني جيرولد كاتز (Jerrold Katz) وجري فودر (Jerry Fodor)، وقد قدّما أفكارهما في مقال بعنوان: «The Structure of A Semantic Theory» نشر في (١٩٦٣م)، وحددا الدلالة بتشذير كل معنى من معاني الكلمة إلى سلسلة من العناصر الأولية، مرتبة بطريقة تسمح لها بأن تتقدم من العام إلى الخاص، وكل معنى للكلمة يحدد عن طريق تتبع الخط، من «المحدد النحوي» إلى «المحدد الدلالي» إلى المميز... ومن الممكن أن تطبق المحددات والمميزات على الوحدات المعجمية

- المختلفة، فكلية «ولد» تحتل المحددات الدلالية: اسم - حي - إنسان - ذكر - صغير السن. (لمزيد وضوح حول تحليل المكوّنات الدلالية، ينظر: عمر، أحمد مختار، من الاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى تحليل الكلمات إلى مكونات وعناصر، ص 11-34).
- (30) لمعرفة المزيد حول الاختلاف بين الاتجاهين الدلالين في تحليل العلاقات الدلالية بين المفردات، ينظر: Miller, G.A., On Knowing A Word, P. 6.
- (31) ينظر: Winston, M., E., et al., A Taxonomy of Part-Whole Relations, P.418.
- (32) يميّز ملر بين صنفين من الكلمات، مغلق ومفتوح، يضم الصنف الأول الأدوات، وحروف الجر، والضمائر، والروابط، وما يشابهها، وتتصف بأنّ تغييرها بطيء، وتؤدي وظائف نحوية. أما الصنف الثاني، فهو محلّ عناية علم الدلالة اللفظي، ويضم الأفعال والأسماء، والصفات، وما يشابهها، ويقبل صنفها عناصر معجمية جديدة، وتؤدي وظائف إحصائية، ويمكن أن تعبر عن تصورات جديدة. (ينظر: Miller, G.A., On Knowing A Word, P.5).
- (33) أشير، هنا، إلى قضية ترجمة المصطلح troponymy، فلم أعر في معجمات المصطلحات المتخصصة الثنائية على مقابل عربي له، وقد اجتهدت في اقتراح ترجمته بعلاقة الهيئة، وذلك بالنظر في مفهوم المصطلح في المعاجم اللسانية الغربية، الذي يدل على علاقة دلالية بين فعلين أو أكثر تتعلق بكيفية الحدث في هذين الفعلين، فالفعلان يدلان على معنى أساسي مشترك لكن لكل فعل طريقة معينة، نحو: الفعل «قضم» والفعل «التهم»، فالمعنى الأساسي المشترك هو الأكل، ولكن كل فعل منهما يدل على طريقة خاصة بالأكل، ونحو الفعلين مشى وعرج، اللذين يشتركان في الحركة، غير أن لكل منهما كيفية خاصة بالفعل. (ينظر: Crystal, D. A Dictionary of Linguistics and Phonetics, P.497).
- (34) ينظر: Miller, G.A., On Knowing A Word, P.7.
- (35) ينظر: Miller, G.A., Ibid., P.7.
- (36) ينظر: Miller, G.A., Ibid., P.7.
- (37) استطاع كروز في دراسته المشهورة (On the Transitivity of the Part-Whole Relation)،

- عام ١٩٧٩م، أن يلاحظ عدم اطراد خصيصة «الانتقالية» (Transitivity) في عدد من أمثلة علاقة الجزء بالكل ونماذجها التركيبية، غير أنه يقرّ في خاتمة دراسته: «حتى يتسنى فهم أعمق لجمل التركيب الدلالي - أي العلاقة المعنوية التركيبية بين الجزء والكل - فإن أية محاولة لوضع حل عام ستكون محاولة فجة»، (ينظر: Cruse, D. A., "On the Transitivity of the Part-Whole Relation", p.p. 29-38. الدراسات الدلالية المستقبلية في وضع إطار عام لهذه العلاقة.
- (٣٨) ينظر: Artale, A., et al., Part-Whole Relations in Object-Centered Systems: An Overview, P.4.
- (٣٩) ينظر: Winston, Morton E., et al., A Taxonomy of Part-Whole Relations, P.P. 426-429
- (٤٠) ينظر: Winston, Morton E., et al., Ibid., P.427
- (٤١) ينظر: Winston, Morton E., et al., Ibid., P.P.426-427
- (٤٢) ينظر: Winston, Morton E., et al., Ibid., P.P. 427-428.
- (٤٣) ينظر: Winston, Morton E., et al., Ibid., P.429.
- (٤٤) ينظر: Winston, Morton E., et al., Ibid., P.429
- (٤٥) درس علم النفس المعرفي علاقة الأجزاء بالكلية وتفاعلها، وتنوعات علاقاتها، ودورها في معالجة اللغة، ومعرفتها، وتصورها، وتنظيمها وفق كيانات ماديّة «concrete ontologies»، من ذلك دراسة ماركممان (Markman) ١٩٨٢م، الذي درس الاختلاف في فهم تنوعات العلاقة بين أفراد عينة الأطفال، مثال: (شجرة - غابة)، و(ورق - شجرة). (ينظر للمزيد: Badulescu, A., Classification of Semantic Relations between Nouns, P. 19.
- (٤٦) ينظر: Badulescu, A., Ibid., P.19. وينظر: Girju, R., et al., Learning Semantic Constraints for the Automatic Discovery of Part-Whole Relations, P.1
- (٤٧) AL-Khrisat, M., Structuring the Arabic Lexicon and Thesaurus with Lexical-Semantic Relations to Support Information Retrieval, P. 65.
- (٤٨) ينظر: Winston, M., et al., P.420 وينظر: Artale, A., et al., Part-Whole Relations in Object-Centered Systems: An Overview, P.4.

- (٤٩) ينظر: Badulescu, A., Classification of Semantic Relations between Nouns, P.22.
- (٥٠) Artale, A., et al., Part-Whole Relations in Object-Centered Systems: An Overview, P.4.
- (٥١) Winston, M., et al., A Taxonomy of Part-Whole Relations, P420-426. ينظر:
- (٥٢) Winston, M., et al., Ibid., P422. ينظر:
- (٥٣) Winston, M., et al., Ibid., P423. ينظر:
- (٥٤) ينظر: <https://ontology.birzeit.edu/term/class>, (accessed: August 2019)
- (٥٥) Winston, M., et al., Ibid., P423. ينظر:
- (٥٦) ينظر: تستعمل هذه الدراسة المصطلح (المادة الخام) اعتمادا على الترجمة التقنية الواردة في قائمة المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة. (انظر: الناهي، هيثم، وشري، هبة، وحسين، حياة، مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة، ص ١٢٩٨، المنشورة على موقع الرابط:
- https://www.aot.org.lb/Attachments/Attachment44_107.pdf, visited August 2019.
- (٥٧) Winston, M., et al., Ibid., P425. ينظر:
- (٥٨) Winston, M., et al., Ibid., P426. ينظر:
- (٥٩) للاطلاع على أهم الاقتراحات التي قدمت في تصنيف علاقة الجزء بالكل ينظر:
- (٦٠) Badulescu, A., Classification of Semantic Relations between Nouns, P.P. 23-26. سورة الحجر، الآية (٤٧).
- (٦١) سورة الحجرات، الآية (١٢).
- (٦٢) حسن، عباس، النحو الوافي، (ص ٤٠٤).
- (٦٣) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري، شرح شذور الذهب، (ص ٢٣٥).
- (٦٤) الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٢٠ / ٢).

- (٦٥) ينظر: الأزهرى، خالد، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، (١/٥٩١).
- (٦٦) ينظر: الغلابي، مصطفى، جامع الدروس العربية، (٣/٨٢).
- (٦٧) سورة النساء، الآية (١٢٥).
- (٦٨) ابن هشام، شرح شذور الذهب، (ص ٢٣٥). وينظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، هامش (ص ٣٢٩)، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ص ٢٠٩). وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١/٦٤٥-٦٤٦).
- (٦٩) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/٢٦٨).
- (٧٠) ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (٣/١٦٤).
- (٧١) سورة الأعراف، الآية (٧٤).
- (٧٢) ابن مالك الأندلسي، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، (٢/٧٣١-٧٣٢).
- (٧٣) سورة الزمر، الآية (٢٨)، وينظر: سورة يوسف، الآية (٢)، وسورة طه، الآية (١١٣)، وسورة الزخرف، الآية (٣)، وسورة فصلت، الآية (٣)، وسورة الشورى، الآية (٧).
- (٧٤) سورة الأعراف، الآية (١٤٢).
- (٧٥) سورة الأعراف، الآية (٧٤).
- (٧٦) سورة الإسراء، الآية (٦١).
- (٧٧) ينظر: الأزهرى، خالد، شرح التصريح على التوضيح، (١/٥٧٦، ٣٧١-٣٧٢)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٢/٧)، وابن هشام، أوضح المسالك، (ص ٢٠٥)، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٤/١٣).
- (٧٨) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، (١/٧٢). ويبدو أن بعض

- النحويين لم يجز في هذه العلاقة إلا النصب. ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، (ص ٢٤٢)، وابن هشام، أوضح المسالك، (ص ٢١٨).
- (٧٩) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، (٤/٦٥).
- (٨٠) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (٢/٧٥ - ٧٦).
- (٨١) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، (ص ٢٤٥).
- (٨٢) ابن يعيش: شرح المفصل، (٢/٨٠). وينظر: سيبويه، عثمان بن عمرو، الكتاب، (٢/٣١٩)، حيث ورد: «هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، جاءوا به على معنى ولكن حمارًا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن...»، وينظر: سيبويه، المصدر السابق، (٢/٣٢٠-٣٢٨).
- (٨٣) الحقيقة إن تفرعات قواعد الاستثناء التركيبية والدلالية بالغة الاتساع والتعقيد لكثرة أحكامها، واحتمالها العلاقة الدلالية الحقيقة والمجازية بين طرفي العلاقة، بما يضيق المقام عن التفصيل فيها. ولذلك، سأكتفي، هنا، بتفحص بعض الأمثلة القرآنية لتبين طبيعة العلاقة الحرفية بين طرفي الاستثناء، وأنماط علاقة الجزء بالكل التي تكونها، تاركًا بحث أنماط علاقة الاستثناء المنقطع (أو المجازية) لدراسات مستقبلية تكشف عن العلاقات الدلالية التي تنظمها.
- (٨٤) أشير، هنا، إلى أن الأمثلة المستمدة من القرآن الكريم جاءت عقب استقراء في آياته بحثًا عن نماذج دالة على تحقق علاقة الجزء بالكل في تراكيب الاستثناء، وهي تشكل نواة بحث مستقبلي، يعتمد على استعمالات العربية الفصحى في الكشف عن العلاقات الدلالية، ومنها علاقة الجزء بالكل، في أسلوب الاستثناء.
- (٨٥) سورة الأعراف، الآية (٨٣)، وانظر: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا لَنْ نَجِدَ فِيهَا نُنْجِيَهُ، وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ، كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (العنكبوت: ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (النمل: ٥٧).

- (٨٦) سورة القمر، الآية (٣٤).
- (٨٧) سورة الزخرف، الآية (٦٧).
- (٨٨) سورة النور، الآية (٣١).
- (٨٩) سورة العنكبوت، الآية (١٤).
- (٩٠) المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبدالله، الجنى الداني في حروف المعاني، (ص ٥٤٢).
- (٩١) ينظر: المرادي، المصدر نفسه، (ص ٥٤٦).
- (٩٢) ينظر: المرادي، المصدر نفسه، (ص ٥٤٦).
- (٩٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (٨/٩٦). وللمزيد ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، (ص ٣٩٠ - ٣٩١)، وابن عصفور، مؤمن بن علي، المقرّب، (ص ٢٥٢)، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (٢/١٤١)، والسيوطي، همع الهوامع، (٥/٢٥٨ - ٢٥٩).
- (٩٤) البيت لأبي مروان النحوي، انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، (ص ٤٣١).
- (٩٥) ينظر: ابن هشام، المصدر السابق، (ص ٤٣٢ - ٤٣١).
- (٩٦) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ص ٣٢٠). ومثل هذا الحكم يرد عند خالد الأزهري، ينظر: شرح التصريح على التوضيح، (٢/١٤١).
- (٩٧) ابن مالك، مالك بن أنس، (ت ١٧٩ هـ)، الموطأ، المجلد ٥، ص ١٣٢٤ (حديث رقم: ٣٣٤٠ / ٦٧٩).
- (٩٨) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المجلد ٤، (ص ٣٨٨).
- (٩٩) أبو الوليد الباجي الأندلسي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث، المتقى شرح الموطأ، المجلد ٧، (ص ٢٠٤).
- (١٠٠) ينظر: الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المجلد ٤، (ص ٣٨٨).

- (١٠١) الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المجلد ٤، (ص ٣٨٨).
- (١٠٢) مالك بن أنس، الموطأ، المجلد ٥، (ص ١٣٧٥)، (رقم الحديث: ٣٤٦٦ / ٧٣٩).
- (١٠٣) زين الدين أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، كتاب طرح الشريب في شرح التقريب، المجلد ٣، (ص ٢٤٠).
- (١٠٤) زين الدين أبو الفضل، المصدر السابق، المجلد ٣، (ص ٢٤٠).
- (١٠٥) زين الدين أبو الفضل، المصدر السابق، المجلد ٣، (ص ٢٤١).
- (١٠٦) أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، علي بن (سلطان) محمد (ت ١٠١٤هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المجلد ٣، (ص ١١٢٨)، (الحديث رقم: ١٥٣٧).
- (١٠٧) أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، المصدر السابق، المجلد ٣، (ص ١١٢٨).
- (١٠٨) أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، المصدر السابق، المجلد ٣، (ص ١١٢٨).
- (١٠٩) قاسم، حمزة محمد (ت ١٤٣١هـ)، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، المجلد ٥، (ص ١٩٦).
- (١١٠) ينظر: الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المجلد ٤، (ص ٦٨٣).
- (١١١) ينظر: العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، (ت ١٤٢١هـ)، شرح رياض الصالحين، المجلد ٥، (ص ٤٤١).
- (١١٢) ينظر: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي (ت ١١٨٩هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، المجلد ٢، (ص ٥٠٨).
- (١١٣) ينظر: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، المجلد ٧، (ص ١٨١).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع العربية:

- (١) ابن عصفور، مؤمن بن علي (ت. ٦٦٩هـ)، المقرّب، تحقيق: عبدالستار الجوارى، وعبدالله الجبوري، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٧٢م.
- (٢) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت. ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، مكتبة السعادة، القاهرة، مصر.
- (٣) ابن مالك الأندلسي، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت. ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية، ودار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.
- (٤) ابن مالك، مالك بن أنس (ت. ١٧٩هـ)، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط ١، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤م.
- (٥) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت. ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية.
- (٦) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت. ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، ١٩٦٣م، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.
- (٧) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت. ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط ١، دار إحياء العلوم، لبنان، بيروت.
- (٨) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت. ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.

- (٩) أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت. ١١٨٩ هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- (١٠) أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، علي بن (سلطان) محمد (ت. ١٠١٤ هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط ١، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢ م.
- (١١) أبو خضر، سعيد جبر، والسرحان، عبد الرحمن قبلان، أثر علاقات المعنى في تععيد تراكيب العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جمعية كليات الآداب، اتحاد الجامعات العربية، ٢٠١٢ م، المجلد ٩، العدد الثاني/أ، ص ٦٨١-٧١٨.
- (١٢) أبو الوليد الباجي الأندلسي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث (ت. ٤٧٤ هـ)، المنتقى شرح الموطأ، ط ١، مطبعة السعادة - القاهرة، مصر، ١٣٣٢ هـ.
- (١٣) الأزهري، خالد (ت. ٩٠٥ هـ)، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، د.م.
- (١٤) الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت. ٩٠٠ هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مصر، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- (١٥) بالمر، ف.، علم الدلالة (إطار جديد)، (١٩٧٦ م)، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، ط ١، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٥ م.
- (١٦) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت. ١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧ م.
- (١٧) حسن، عباس (ت. ١٣٩٨ هـ)، النحو الوافي، ط ٩، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٧ م.
- (١٨) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف (ت. ١١٢٢ هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣ م.

- (١٩) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت. ٥٣٨هـ)، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: إميل يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- (٢٠) زين الدين أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت. ٨٠٦هـ)، كتاب طرح الثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (د.ت).
- (٢١) السرحان، عبد الرحمن قبلان، دور العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات في بناء القواعد النحوية، (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٠م.
- (٢٢) سيويه، عثمان بن عمرو (ت. ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م.
- (٢٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت. ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- (٢٤) عبد الجليل، منقور، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.
- (٢٥) العثيمين، محمد بن صالح بن محمد (٢٠٠١م)، (ت. ١٤٢١هـ)، شرح رياض الصالحين، دار الوطن للنشر، الرياض، السعودية، ١٤٢٦هـ.
- (٢٦) علي، محمد محمد يونس، وصف اللغة العربية دلاليًا، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٩٣م.
- (٢٧) عمر، أحمد مختار (ت. ٢٠٠٣م)، علم الدلالة، ط ١، مكتبة درا العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.
- (٢٨) عمر، أحمد مختار (ت. ٢٠٠٣م)، من الاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى تحليل الكلمات إلى مكونات وعناصر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد الأول، ١٩٨١م، ص ٣٤-١١.

- (٢٩) الغلاييني، مصطفى(ت. ١٩٤٤م)، جامع الدروس العربية، ط ١١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية.
- (٣٠) قاسم، حمزة محمد(ت. ١٤٣١هـ)، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، وعني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، سوريا، ومكتبة المؤيد، الطائف، السعودية، ١٩٩٠م.
- (٣١) كرستال، ديفيد، علم الدلالة، ترجمة: مازن الوعر، علامات في النقد، الجزء (٢١)، المجلد (٦)، سبتمبر، ١٩٩٦م.
- (٣٢) محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت. ١٠٥٧هـ)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، خليل مأمون شيخا، ط ٤، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٣٣) المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبدالله (ت. ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- (٣٤) الناهي، هيثم، وشري، هبة، وحسنين، حياة، مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ص 1298، المنشورة على موقع الرابط:

(accessed: August 2019)

https://www.aot.org.lb/Attachments/Attachment44_107.pdf

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- (35) AL-Khrisat, M., Structuring the Arabic Lexicon and Thesaurus with Lexical-Semantic Relations to Support Information Retrieval, (Ph.D. Dissertation), Illinois Institute of Technology, U.S.A., 1992.
- (36) Al Khuli, M.A., A Dictionary The Theoretical Linguistics, Library of Lebanon, Beirut, Lebanon (New impression), 2009.
- (37) Al-Sulaimaan, M., & Muhammed, A., Meronymy in Arabic: A Semantic Study, Tikrit University Journal for Humanities, 2006, Vol. (13) No(2).
- (38) Artale, A., Franconi, E., Guarino, N., and Pazzi, L., Part-Whole Relations in Object-Centered Systems: An Overview, Data and Knowledge Engineering, North-Holland, Elsevier, 20, 1996.
- (39) Baalbaki, Ramzi, Dictionary of Linguistic Terms, Dar El-Ilm Lilmalayin, Beirut, Lebanon, 1990.

- (40) Badulescu, A., Classification of Semantic Relations Between Nouns, (Unpublished Ph.D. Dissertation), the University of Texas at Dallas, U.S.A., 2004.
- (41) Bussmann, H., Routledge Dictionary of Language and Linguistics, translated and edited by Gregory Trauth and Kerstin Kazzazi, 1996, Routledge, London and New York
- (42) Cruse, D. A., A Glossary of Semantics and Pragmatics, Edinburgh University Press, U.K., 2006.
- (43) Cruse, A., On the Transitivity of the Part-Whole Relation, Journal of Linguistics, Cambridge University Press, Vol. 15, No. 1 (Mar., 1979), pp. 29-38.
- (44) Crystal, D. A Dictionary of Linguistics and Phonetics, 6th Edition, Oxford: Blackwell, U.K. 2008.
- (45) Ghazala, H. S., A Dictionary of Stylistics and Rhetoric, ELGA Publication, Valletta-Malta, 2000.
- (46) Girju, R., Badulescu, A., & Moldovan, D., Learning Semantic Constraints for the Automatic Discovery of Part-Whole Relations, proceedings HLT-NAACL 2003, Main Papers, Edmonton, May-June 2003.
- (47) Miller, G.A., On Knowing A Word, Annual Review of Psychology, by Annual Reviews Inc., 1999.
- (48) Miller, G.A., & Johnson-Laird PN., Language and Perception, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976.
- (49) Mirto, I. M., The Syntax of the Meronymic Construction, (Ph.D. Dissertation), Cornell University, U.S.A., 1997.
- (50) Winston, M., Chaffin, R., and Herrmann, D., A Taxonomy of Part-Whole Relations, Cognitive Science, Vol. 11, 1987, P.P. 417-444.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- (51) <http://encyclopedia.thefreedictionary.com/meronym> (accessed: November 18, 2009)
- (52) <http://onlinedictionary.datasegment.com/word/meronymy> (accessed: November 18, 2009).
- (53) <https://ontology.birzeit.edu/term/class> (accessed, August 2019).
